المشهد الاجتماعي

نبيل الصالح

تحت المجهر	■ اتساع الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل وتنوعها ■ حكومة نتنياهو تعجز عن إنهاء الاحتجاجات، ومنظمو الاحتجاجات يعجزون عن إسقاط نتنياهو ■ صورة مجتمع الحريديم تزداد سوءاً خلال أزمة الكورونا ■ تراجع حاد في ثقة الجمهور بالحكومة الإسرائيلية ■ تراجع الثقة طال مؤسسات «مقدسة» كالجيش ■ زيادة نسبة الفقر في إسرائيل

تكتيكات نتنياهو السياسية: المسألة جنائية، والثمن اقتصادي اجتماعي..
والصورة من تظاهرة مناوئة له يوم ٢٠ آذار الماضي. (أ.ف.ب)

الملخص التنفيذي

الاحتجاجات الشعبية ضد حكومة نتنياهو تتسع وتنتقل من شارع بلفور إلى أنحاء إسرائيل كافة، على الرغم من قيود الحركة التي استوجبتها مكافحة أزمة الكورونا.

القاسم المشترك الوحيد بين أطياف وحركات الاحتجاج هو اتفاقهم على ضرورة استبدال نتنياهو. وعلى الرغم من أنهم يفتقرون إلى قيادة مركزية، أو هوية سياسية- أيدولوجية واحدة، فإنهم شكلوا ازعاجاً حقيقياً للحكومة دون أن يرتقي أداؤهم إلى مستوى التهديد الفعلي لاستمرارية نتنياهو.

لأسباب بعضها يتعلق بالمعتقدات الدينية، والآخر بالموقف مع مؤسسات الدولة، رفض مجتمع الحريديم الانصياع لإجراءات الإغلاق لمواجهة تفشي فيروس الكورونا. ساهم هذا الرفض في اتساع الفجوة والعداء بين المجتمع الإسرائيلي وبين الحريديم.

ساهم أداء الحكومة الإسرائيلية أثناء تفشي الوباء في زيادة التصدعات داخل المجتمع الإسرائيلي.

هناك تراجع لافت في ثقة الجمهور الإسرائيلي بأداء الحكومة الإسرائيلية والأحزاب السياسية مرتبط بالفشل في تشكيل حكومة مستقرة خلال العامين السابقين، وتعامل الحكومة مع أزمة الكورونا.

أكثر من ٥٨٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤمن بأن الحكومة الإسرائيلية فاسدة.

أصبح نحو ٢٤,٦٪ من العائلات في إسرائيل يعيش تحت خط الفقر خلال أزمة الكورونا مقارنة بنحو ١٨٪ قبل اندلاع الأزمة، أي بزيادة مقدارها ٦٪ من الأسر عامة.

مدخل

شهدت إسرائيل في فترة انتشار وباء الكورونا في ٢٠٢٠ أزمة حادة متعددة الجوانب، لم تقتصر على المجال الصحي، وتمثلت في الأزمة السياسية المستمرة التي انعكست سلباً على منسوب ثقة الجمهور في إسرائيل بمؤسسات الحكم وكافة المؤسسات الرسمية، والذهاب إلى انتخابات رابعة في غضون أقل من عامين. كذلك، نشأت أزمة اقتصادية اجتماعية حادة، حيث تراجعت مستويات التضامن بين مركبات المجتمع المختلفة، واحتدم التصدع الأيديولوجي السياسيّ بين تيار حزب الليكود وحلفائه الدائمين (المتدينون القوميون والحريديم) وبين تيار أحزاب الوسط وحزب ميرتس في الأساس.

وأدى الإعلان عن ٣ إغلاقات كاملة للمصالح التجارية والمرافق العامة والمؤسسات التعليمية إلى توقف عملية التعليم العادي لملايين الطلاب مدة سنة، الأمر الذي ستكون له تبعات سلبية، حسب رأي الخبراء، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، مع ما يرافق ذلك من ظواهر اجتماعية صعبة، مثل العنف ونسبة الانتحار وغير ذلك.

سيتناول هذا الفصل بعض جوانب الأزمات السياسية والاجتماعية الاقتصادية من خلال رصد وتحليل التمظهرات الأساسية لهذه الأزمات في مجالات مختلفة، مثل حركة الاحتجاج النشطة التي تزامنت مع بدايات انتشار الوباء ولا تزال مستمرة، وإن كانت تشهد حالات مدّ وجزر بتأثير عوامل مختلفة. سنحاول في هذا القسم من الفصل التعرف على أهم مميزات حركة الاحتجاج الحالية، مثل دوافع الفئات المشاركة وأهدافها، وأساليب احتجاج المشاركين، والتركيبة الاجتماعية للمشاركين الدائمين، ونمط قيادة حركة الاحتجاج، وردود الفعل الرسمية وتعامل وسائل الإعلام مع الحركة، والمواجهات مع الشرطة.. وغير ذلك. كذلك سوف نتطرق إلى بؤرة احتجاج أخرى لها دوافع وأساليب أخرى تماماً، ونقصد بهذا ما حصل من تدهور على صعيد العلاقة بين الحريديم وباقي مكونات المجتمع الإسرائيلي. سوف نتناول في القسم الثاني من الفصل أزمة الثقة بين «إسرائيل الدولة» وبين الإسرائيليين، وتراجع منسوب التضامن، واتساع التصدع الأيديولوجي السياسي، وتدهور مؤشر المناعة الاجتماعية، وسنحاول تحديد أهم الظواهر المحتمل نشوؤها عن هذه التطورات.

في القسم الأخير، سوف نتناول ظاهرة الفقر، واتساع الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والبطالة غير المسبوقة، وهي مواضيع تأثرت بصورة عميقة من وباء الكورونا، لكنها ستلازم المجتمع في إسرائيل لسنوات طويلة بعد الوباء.

١. حركة الاحتجاج ٢٠٢٠

١.١ نشوء حركة الاحتجاج ضد نتنياهو في العام ٢٠٢٠

تميز العام ٢٠٢٠ بانطلاق حركة احتجاج جديدة، سرعان ما تحولت إلى حركة جماهيرية لها فعاليات ونشاطات فـي معظـم مدن إسـرائيل. بدأت حركة الاحتجاج بمجموعة صغيرة رفعت شـعار إسـقاط نتنياهو بسـبب قضايا الفساد المتهم بها، والتي أسهمت من وجهة نظرهم في استشراس الفساد في فترة حكمه. بدأت هذه الاحتجاجات بعيد تقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو بتهمة التورّط في قضايا فساد، وتمركزت في تل أبيب وبيتاح تكفا، بالإضافة إلى تظاهرات أمام منزل نتنياهو في شارع بلفور في القدس.

ظلـت هـذه الاحتجاجات صغيـرة وبؤرية حتى آذار ٢٠٢٠، عندما أقدم رئيس الكنيسـت السـابق ووزير الصحة الحالي يولي أدلشتين التخلي عن منصبه كرئيس للكنيست، في محاولة لعرقلة مساعي نزع الحصانة عن نتنياهو. تم اعتبار تعنت أدلشتين تورطاً في الفساد وعرقلة للجهود التي تسعى لمحاكمة نتنياهو. ساهمت هذه الحادثة في تأجيج الاحتجاجات، ودفعت أعدادًا من الناشـطين السياسـيين إلى تنظيم مظاهرات أمام الكنيسـت، قبالة منازل أعضاء كنيسـت من الليكود ومن حزب «كحول لفان» (أزرق أبيض) الذي انضم إلى الائتلاف برئاسة الليكود.[١]

نشـأ في هذه المرحلة التنظيم الاحتجاجي المسـمى «الرايات السـوداء»،[٢] الذي تحوّل لاحقًا إلى تنظيم أساسـي في حركة الاحتجاج في العام ٢٠٢٠. أسسـت هذا التنظيم، ثم شـاركت في قيادته، عالمة فيزياء من معهد وايزمان اسمها شيكما شفارتسمان برسلر وعمرها ٣٩ عامًا، وشقيقها يردين شفارتسمان. بدأ نشاط التنظيم بنشر فيلم قصير على شـبكات التواصل الاجتماعي دعا فيه الأخوان شفارتسـمان إلى الانضمام إليهما في قافلة سـيارات تسير إلى الكنيست في القدس رافعة أعلاماً سوداء بهدف «إعادة الروح إلى بيت المشرعين»، حتى يتمكن من العودة إلى الإشـراف على عمل الحكومة. من الجدير بالذكر أن شفارتسـمان برسـلر ليست ناشطة سياسية أو اجتماعية أبـدًا، وقالـت في إحدى المقابلات الصحافية إنها لم تشـارك في أي احتجاج منـذ ٢٠١٢، لكنها تعتقد أنه لا يجوز السـكوت على ما يجري.[٣] تجنّدت آلاف السـيارات مسـتجيبة لهذه الدعوة، خلال يوم واحد. حاولت الشرطة عرقلة قافلة السيارات، ووزعت على السائقين الكثير من المخالفات إلا أن ذلك لم يوقف القافلة، بل كان واحدًا من أسباب زيادة أعداد المشاركين في الاحتجاجات.

تزامن انطلاق حركة «الرايات السوداء» مع فض خيمة اعتصام مقامة أمام منزل نتنياهو بالقوة كان أقامها ضابط الجيـش المتقاعـد أمير هسـكيل بداية حزيران ٢٠٢٠. تحولت خيمة اعتصام هسـكيل إلى مركز جذب للمتضامنين الذين كانوا يقضون الليل في محيط الخيمة. وقد تحولت الخيمة إلى مركز حاضن للمحاضرات والحفلات بالإضافة إلى صلوات السـبت. وعليه، ادعت الشـرطة وبلدية القدس أن نشاط هسكيل ورفاقه يعرقل سير المشاة والسيارات في المنطقة، وفي ٢٦/٦ أزالت الشـرطة خيمة الاعتصام. وقد اسـتعمل رجال الشـرطة العنف ضد هسكيل ورفاقه

واعتقلوهم، الأمر الذي حظي بتغطية إعلامية واسعة، وكان سببًا لزيادة عدد المنضمين إلى الاحتجاجات، وإضافة الاحتجاج على عنف الشرطة إلى قائمة احتجاجاتهم.[4]

مع مرور الوقت، انضمت إلى حركة الاحتجاج تنظيمات صغيرة أخرى، مثل تنظيم «قومي يسرائيل» (انهضي يا إسرائيل) وحركة «هبعلباتيم» (المناديل الوردية)، وهي مجموعة من الشبان الناشطين في مجال الثقافة والفنون الذين كانوا يضعون على وجوههم مناديل وردية اللون. وقالت إحدى ناشطات هذه الحركة: «لقد فهمنا أنه من الضروري أن نفعل أشياء مختلفة في هذه الموجة من الاحتجاجات، ومع التقدير للمتظاهرين البالغين في السن، شعرنا أن علينا أن نضفي روحًا شابة لها رسالة مختلفة بعض الشيء».[5] وانضمت إلى الاحتجاج أيضًا حركات صغيرة أخرى مثل «إين متساف»، وCrime Minister، وحركة «الجبهة الوردية»، وتنظيم «هتعورارنو» (استيقظنا)، وتنظيم «هيلم تربوت» (صدمة ثقافية)، وتنظيم «الكتلة ضد الاحتلال»، وتنظيم «ناشطون عرب ويهود ضد إخلاء عائلات فلسطينية من القدس العربية»، وحركة «الحصار على بلفور»، وحركات صغيرة أخرى.

كان تشكيل الحكومة التناوب، في أيار ٢٠٢٠، من بين الأمور التي ساهمت في تحويل الاحتجاجات إلى حالة ممأسسة، وهي الفترة التي رافقها أيضًا اقتناع بأن أزمة الكورونا ليست حدثًا عابرًا وإنما أزمة حقيقية لها تبعات صحية واقتصادية كارثية سوف تدوم طويلاً، إلى جانب عدم نجاعة سياسة مجابهتها. منذ ذلك الوقت، انضمت مجموعات من متضرري السياسات الرسمية في مواجهة الكورونا، ومجموعات أخرى تحتج، لكل منها ضد شأن يخصها. وبدأت حركة الاحتجاج تشهد تصاعدًا في حدتها ومثابرة في تجلياتها اليومية وازديادًا في رقعة انتشارها الجغرافي، وكذلك تنوعًا في المشاركين، حيث انضمت إليها أعداد كبيرة من الشباب الذين باتوا يشكلون القسم الأكبر من المشاركين. وشكّل الحضور الشبابيّ نقطة انعطاف في شكل الاحتجاجات، فقد تحولت مظاهرات

«الرايات السوداء»

أسست هذا التنظيم، ثم شاركت في قيادته، عالمة فيزياء من معهد وايزمان اسمها شيكما شفارتسمان برسلر وعمرها ٣٩ عامًا، وشقيقها يردين شفارتسمان. بدأ نشاط التنظيم بنشر فيلم قصير على شبكات التواصل الاجتماعي دعا فيه الأخوان شفارتسمان إلى الانضمام إليهما في قافلة سيارات تسير إلى الكنيست في القدس رافعة أعلامًا سوداء بهدف «إعادة الروح إلى بيت المشرعين»، حتى يتمكن من العودة إلى الإشراف على عمل الحكومة. وفي صفحته على الفيس بوك يعرف تنظم الرايات السوداء نفسه باعتباره «مجموعة من المواطنين والمواطنات المسؤولين والقلِقين على الديمقراطية في إسرائيل، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو الجنس... هدفهم الحفاظ على ديمقراطية إسرائيل بروح وثيقة إعلان الاستقلال وقيمها». لذلك يستخدم الحراك شعار «إنقاذ الديمقراطية» للتعبير عن نفسه، ويُميّز أعضاؤه أنفسهم من خلال «الرايات السوداء» المُستخدمة في الاحتجاجات بالإضافة إلى ارتدائهم الزّي الأسود. يرفض ناشطو الحراك تعريف أنفسهم على أنهم حركة حزبية، مؤكّدين في الوقت نفسه أن الحراك يعتمد في تمويل أنشطته على تبرّعات الأعضاء والناشطين فقط، وفقًا لرواية الحراك.

كان تشكيل الحكومة التناوب، في أيار ٢٠٢٠، من بين الأمور التي ساهمت في تحويل الاحتجاجات في الشارع الإسرائيلي إلى حالة ممأسسة، وهي الفترة التي رافقها أيضًا اقتناع بأن أزمة الكورونا ليست حدثًا عابرًا وإنما أزمة حقيقية لها تبعات صحية واقتصادية كارثية سوف تدوم طويلاً، إلى جانب عدم نجاعة سياسة مجابهتها.

> ساهمت قيود الحركة التي فرضت أثناء مواجهة الكورونا في تسجيل ارتفاع هائل في عدد المشاركين في الاحتجاجات، حيث قُدّر في أسابيع معينة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص، توزعوا على مواقع عديدة، إضافة إلى مواقع الاحتجاج المعروفة – شارع بلفور، الجسور ومفترقات الطرق وغيرها.

الاحتجاج إلى مظاهرات جماهيرية واسعة مصحوبة بضجيج هائل، ولم تعد مظاهرات هادئة مسالمة كما كانت. وتميزت أساليب الاحتجاج بكونها فردية مبتكرة تأخذ صفة المهرجانية أحيانًا إضافة إلى المظاهرات والاعتصامات والمسيرات بشكلها المألوف.[٦]

انتظمت المظاهرات أسبوعيًا في أيام الثلاثاء والخميس والسبت، وكانت الأعداد تزداد من أسبوع إلى آخر، في تل أبيب وقيساريا والقدس، وعلى الجسور الواقعة فوق الشوارع الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. كما كان للاحتجاج عبر شبكات التواصل دور كبير. يلاحظ المتابع لموجة الاحتجاج الأخيرة ازديادًا في قوة هذه الشبكات وفاعليتها، وقد انضمت إليها مجموعات نشطة تنسق بين أعضائها عبر تطبيق الواتساب، وتعمل على مدار الساعة في تنظيم المظاهرات والاعتصامات في أماكن كثيرة ومتباعدة عن بعضها.

قررت الحكومة في آب وأيلول ٢٠٢٠ مع بداية الموجة الثانية لانتشار عدوى الكورونا فرض إغلاق جديد اعتبارًا من ٢٥ أيلول، بحيث تم حظر الابتعاد عن البيت أكثر من مسافة ١٠٠٠ متر. ادعى المشاركون في الاحتجاجات والمعارضون لنتنياهو في الكنيست أن هذا الشرط جاء كي يمنع المظاهرات. هذا مع العلم أن التقييدات المفروضة لم تشمل مصادرة الحق في التظاهر تماشيًا مع ما كان يطالب به وزراء الليكود في ذلك الحين.

أدت القيود المفروضة على الحركة أثناء الإغلاق إلى تغيير في أسلوب الاحتجاج، حيث انطلقت مظاهرات عفوية داخل البلدات اليهودية المختلفة تماشيًا مع التعليمات المقيدة. أدى هذا التغيير إلى ارتفاع هائل في عدد المشاركين في الاحتجاجات، حيث قُدّر في أسابيع معينة بنحو ٢٠٠,٠٠٠ شخص، توزعوا على مواقع عديدة إضافة إلى مواقع الاحتجاج المعروفة – شارع بلفور، الجسور ومفترقات الطرق وغيرها.[٧]

١.٢ دوافع الاحتجاج-: تعددت الأسباب والهدف واحد

تنوعت دوافع المشاركين في أنشطة الاحتجاج التي تزايدت أسبوعيًا، ووصل عددهم في بعض الأسابيع إلى عشرات الآلاف من المتظاهرين في المواقع المختلفة.

اشتملت دوافع المشاركين في حركة الاحتجاج ٢٠٢٠ على المطالبة بإقالة رئيس الحكومة نتنياهو بعد تقديم لوائح اتهام ضده بالفساد، والاحتجاج ضد المسّ بسلطة القانون عن طريق تشويه مؤسسات فرض القانون مثل النيابة والشرطة والمستشار القضائي للحكومة، والاحتجاج ضد الفشل في معالجة الأزمة الاقتصادية التي نشأت خلال فترة انتشار وباء الكورونا، إلى جانب احتجاج فئات مختلفة تضررت من الإغلاق العام والتقييدات مثل أصحاب المهن الحرة، والمطاعم، وقاعات الأعراس وغيرهم.

إضافة إلى هذه القضايا البارزة، تنوعت الفئات التي انضمت إلى الاحتجاجات المتواصلة، فقد أحضرت كل فئة

همومها وحملت شعاراتها بحيث باتت حركة الاحتجاج تشمل قضايا مثل حقوق المرأة، ومنع العنف ضد النساء، وسياسة خصخصة الغاز وتسويقه، وعنف الشرطة ضد الأثيوبيين، وغير ذلك من القضايا.

على سبيل المثال، كان هنالك ناشطون يُحركهم السعي إلى تحقيق العدالة التوزيعية والمساواة، وضرورة تقديم الدعم للفئات الضعيفة اقتصاديًا. وشارك آخرون على خلفية ما أسموه «خيانة» أحزاب كانت تُحسب في حينه على المركز، وعلى ما يُصطلح على تسميته في المعجم السياسي الإسرائيلي بـ «اليسار الصهيوني»، مثل حزب كحول لبان وحزب العمل، لناخبيهم، وانضمامهم إلى الائتلاف الحاكم مع الليكود وأحزاب الحريديم. وهناك من انضم من منطلق الدفاع عن البيئة ومنع التلوث وهي مسألة ترتبط في نظر الكثيرين بالسياسات النيولبرالية لحكومة نتنياهو. وقد عبرّت ناشطة بيئية من قيادات حركة الاحتجاج عن العلاقة بين الأمرين حين قالت إن المناصرين للبيئة يتظاهرون ويعتصمون أمام منزل أو مكتب نتنياهو كما يفعلون ذلك أمام المصانع الملوثة، ويعرقلون عمل شركات ضليعة في تلويث الجو والتربة (مثل مشروع كاتسا- خط أنبوب أوروبا آسيا) للتضامن مع مَن يعانون من التلوّث الذي تسببه مصانع تلك الشركات. في الوقت نفسه، يتظاهر مناصرو البيئة في شارع بلفور، أمام المنزل الرسمي لنتنياهو لأنهم مقتنعون بوجود علاقة وثيقة بين الجهاز السياسي الذي يخدم مصالحه بدل المواطنين؛ علاقة بين السياسة البيئية الهدّامة وبين الفساد. وتضيف الناشطة البيئية المذكورة أن نتنياهو هو مظهر لمنظومة مريضة، إنه يحكم منذ فترة طويلة ويقود سياسة هدّامة على المستوى الاقتصادي والبيئي.

من الملاحظ في هذا السياق أن المشاركين بدافع حماية البيئة يعزون الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى الحكومة الحالية وسياساتها، ويتظاهرون حيث يقيم نتنياهو إضافة إلى احتجاجاتهم أمام المصانع والمرافق المرتبطة بموضوع احتجاجهم، هذا بينما كانوا يكتفون في الماضي بالتظاهر ورفع الشعارات أمام مصانع ومشاريع ملوثة للبيئة، أو أمام البنوك، أو مؤسسة التأمين الوطني وما إلى ذلك. هذا يعني أنهم يرون أن سبب هذه الآفات هو السياسة النيولبرالية، ويتفقون على أنه يجب توجيه جهود الاحتجاج إلى إسقاطها وتغيير السياسات.[٨]

ويستطيع المتابع للشعارات المرفوعة بشكل متواصل في المظاهرات، أن يلاحظ أن من بين دوافع المحتجين أيضًا معارضة الاحتلال، تجسّد هذا الدافع في الاحتجاج على قتل قوات الأمن الإسرائيلي لفتى فلسطيني يعاني من مرض التوحّد يدعى إياد حلاق في القدس العربية في ٢٠ آذار ٢٠٢٠. وكان لهذا القتل وقع كبير على فئات مناصرة لحقوق الإنسان في الشارع اليهودي الإسرائيلي.[٩] كذلك لوحظ وجود مجموعة من المحتجين الأثيوبيين في حركة الاحتجاج في ٢٠٢٠ من الذين شاركوا في الاحتجاج ضد قتل شاب يهودي من أصل أثيوبي في سنة ٢٠١٩. ولا تغيب عن أنشطة حركة الاحتجاج في مواقع الاحتجاج الأساسية في القدس الغربية وتل أبيب مشاركة عدد من النشطاء العرب، خاصة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والحزب الشيوعي.

ويلاحظ أيضًا حضور نسوي كبير في حركة الاحتجاج، ليس فقط من حيث أعداد المشاركات، بل من حيث القيم وأساليب العمل. ويظهر ذلك أيضًا من خلال الشعارات العديدة والمتنوعة التي ترفع أثناء الاحتجاجات.[١٠]

وضمت حركة الاحتجاج أيضًا حضورًا لفئات من اليهود الشرقيين. لم تبدأ مشاركة متظاهرين شرقيين من بداية الاحتجاجات حين ساد الانطباع بأنها موجهة ضد نتنياهو واستمرار حكمه، و» أوضح أحد النشطاء الشرقيين أن الانطباع الذي سائد في البداية أن الاحتجاج شديد «البياض»، يندب الماضي ويحلم بالعودة إلى النخب القديمة، ويعتبر أن الليكود فقط هو سبب اللعنات التي حلّت بإسرائيل. كما كان هنالك انطباع يوحي باحتقار الشرقيين واعتبارهم السبب في وصول الليكود إلى الحكم».[١١] لكن الأمور بدأت تتغيّر ببطء، وكان هناك ارتفاع في عدد الشرقيين والشرقيات الذين أخذوا ينضمون إلى أنشطة الاحتجاج في كل أسبوع، على الرغم من الضغوط التي يتعرضون لها من خارج حركة الاحتجاج ومن داخلها.

ينظر أتباع اليمين ونتنياهو إلى الشرقيين المشاركين في الاحتجاجات على أنهم يقلدون الأشكناز ويريدون أن يتقربوا من الفئة السائدة في المجتمع، وأنهم يشعرون بأنهم مقربون من النخب الاجتماعية. يتحدث هؤلاء ويحللون اعتمادًا على سياسة الهوية، ويعتبرون أن الشرقيين لا ينتمون «جينيًا» إلى الفئات التي تقاوم اليمين في إسرائيل.[١٢]

ويتبيّن من تصريحات المتظاهرين والشخصيات المركزية في تنظيم الاحتجاجات أن من أبرز المواضيع التي دفعت الكثيرين إلى الانضمام إلى الاحتجاجات المتواصلة، كانت ممارسات الشرطة في تفريق الاحتجاجات والمسيرات، في كل أسبوع. ومن المعروف أن هذه الأساليب شملت ممارسة العنف، والتنصت المخابراتي ومحاولات توريط أبرز ناشطي الاحتجاج في مخالفات للقانون، وحتى استغلال انتشار وباء الكورونا لتفعيل أنظمة حالة طوارئ تمنع المظاهرات والاحتجاجات بصفتها مصدرًا لانتشار العدوى. هذا إضافة إلى العنف الذي ميّز عمل الشرطة ضد جميع الفئات ومن ضمنها من ليس لها أي صلة بالاحتجاجات، مثل مظاهرات الحريديم في القدس وبني براك، ومظاهرات الفلسطينيين في كافة المواقع. كان جهاز الشرطة خاضعًا لسيطرة مباشرة من الوزير أمير أوحانا، الليكودي المقرب من نتنياهو، وأشد المدافعين عن ضراوة، خلال فترة الاحتجاجات. وقد زادت قبضة وزير الأمن الداخلي على جهاز الشرطة خاصة وأنه لم يعين قائدًا عامًا للشرطة منذ سنوات بسبب خلافات داخل الحكومة حول المرشحين.[١٣] يشار إلى أن الثقة بجهاز الشرطة عامة تدهورت في السنة الأخيرة إلى مستويات دنيا (أنظر ادناه).

ادعى المتظاهرون على امتداد هذه الفترة أن الشرطة تنتهج ضدهم سياسة عدائية، وأن ممارساتها عنيفة باستمرار، كما كان ضباط الشرطة يشيعون أخبارًا عن شغب المتظاهرين وخططهم للإخلال بالنظام، وكان يتبين عادة أن الشرطة تعتمد على أخبار كاذبة ومزيفة للإساءة إلى الاحتجاج واتهام الناشطين بالفوضوية.

وجّه المتظاهرون اتهامات إلى ضباط الشرطة المشرفين على عملها خلال المظاهرات باللجوء إلى العنف في تفريق الاحتجاجات كي يتقربوا من وزير الأمن الداخلي، وبخاصة المرشحون منهم لمنصب القائد العام للشرطة. ومن المعروف أن الوزير أوحانا كان من المطالبين بمنع المظاهرات أمام منزل رئيس الحكومة، ولولا الموقف الصارم الذي اتخذه المستشار القضائي للحكومة، لكانت الشرطة منعتها استجابة لطلب الوزير أوحانا.[١٤]

١.٣ قيادة حركة الاحتجاج

من الصعب الإشارة إلى قيادة متبلورة لحركة الاحتجاج في سنة ٢٠٢٠. ثمّة عدد كبير من الشخصيات المركزية في المنظمات الصغيرة المنضمة إلى الحركة يحرك الأمور من وراء الكواليس بواسطة شبكات التواصل الاجتماعي، لكنهم ليسوا إلا متظاهرين عاديين في الميدان، يحمل كل منهم الشعار الذي يؤمن به.[١٥] ويعتبر هذا أحد أسباب انتشار الاحتجاج واتساع انتشاره وتنوّع الفئات المشاركة فيه. كذلك الأمر بالنسبة للمنظمات المشاركة، إذ لا أفضلية للمنظمات الكبيرة والأقدم في الاحتجاج مثل منظمة «إين متساف» وCrime minister المؤلفة من قدامى حركة الاحتجاج ضد الفساد (من مدينة بيتاح تكفا)، وتنظيم «الرايات السوداء» التي انضم إلى صفوفها أفراد من كافة أنحاء إسرائيل، على المنظمات الأصغر حديثة الانضمام، لا من حيث تحديد البرامج والأجندات، ولا على المستوى الميداني أو الفكري.

كان الاحتجاج يُدار وفقًا للتطورات على أرض الواقع وتماشيًا مع رغبة الجمهور المشارك. لم تكن هنالك منصات وخطابات، وكان بمقدور أي مشارك أن يحمل مكبر صوت ويقود مظاهرة أو مسيرة الأمر الذي أفرز موجات احتجاج بدون قيادة مركزية. يكفي أن يقوم شخص بالإعلان عن تنظيم ما يسمونه حسب قاموس الاحتجاجات Event عبر إحدى شبكات التواصل لكي يتحول هذا الإعلان إلى محرك لنشاط قد يصل عدد المشاركين فيه إلى عشرات الآلاف.

ويفيد ناشطون مركزيون في حملة الاحتجاج أن غالبية العمل التحضيري والتجنيد لأنشطة الاحتجاج تجري بواسطة «الواتساب» وتطبيقات أخرى لإيصال الرسائل. ومن ضمن شبكات التنسيق كان هنالك مجموعات متخصصة لمهام معينة مثل مناقشة بعض المسائل المبدئية، وتنظيم سفريات للمتظاهرين إلى مراكز التجمع، وتوثيق ما يجري خلال الاحتجاجات، ومتابعة عنف الشرطة والدعم القضائي للمعتقلين وتمثيلهم أمام المحاكم، واستخدام الفن كوسيلة للاحتجاج. وكان هناك اجتماعات تنسيق بين ناشطين مركزيين مختلفين والتي كانت عبارة عن لقاءات مفتوحة لكل من يريد المشاركة. أما تمويل أنشطة الاحتجاج فيكون بواسطة تجنيد أموال وجمع تبرعات صغيرة من المتظاهرين. هنالك أيضًا مجموعة أخرى لتوحيد الاحتجاجات، هدفها وضع جدول زمني لتسلسل الأحداث، وتنظيم نقل المتظاهرين وما إلى ذلك، ويجري ذلك من خلال تبادل المعلومات المتوفرة لدى كل تنظيم للربط والتشبيك بين التنظيمات المختلفة وزيادة تأثير الاحتجاج. وأحيانا كانت الأنشطة الكبرى تشهد اقامة مقر قيادة ميدانية للتنسيق والتواصل بين المتظاهرين، دون آن يعني ذلك فرض إملاءات او برامج مركزية.

> لم تكن هنالك منصات وخطابات، وكان بمقدور أي مشارك أن يحمل مكبر صوت ويقود مظاهرة أو مسيرة. الأمر الذي أفرز موجات احتجاج بدون قيادة مركزية. يكفي أن يقوم شخص بالإعلان عن تنظيم ما يسمونه حسب قاموس الاحتجاجات Event عبر إحدى شبكات التواصل لكي يتحول هذا الإعلان إلى محرك لنشاط قد يصل عدد المشاركين فيه إلى عشرات الآلاف.

إن عدم مركزية الاحتجاج وتنوع مركباته حال دون وصم الاحتجاج والناشطين المركزيين فيه بصفات سلبية، حيث بات من الصعب استمالة بعضهم إلى طرف السلطة وتشويه سمعة آخرين أو زرع متعاونين مع الشرطة في صفوف القيادة. كان الناشط

البارز في حركة الاحتجاج هو المحامي جونين بن إسحق الذي تنبه استخدام الشرطة لهذه الأساليب في التعامل مع حركة الاحتجاج في ٢٠١١، عندما تمت استمالة إيتسك شمولي الذي انتهى به الأمر وزيرًا في حكومة نتنياهو-غانتس، بالإضافة الى الضرر الجسماني الذي لحق بالناشطة البارزة في حينه، وإحدى أبرز قائدات الاحتجاج دافني ليف.

يوجد إجماع بين المشاركين في الاحتجاج بأن لكل فئة موضوعاً يشغلها وتناضل من أجله، ولكنهم جميعًا يلتقون حول الفكرة القائلة إنه طالما استمر حكم نتنياهو لا يمكن التوصل إلى حل لأي مشكلة.

وفي كل الأحوال، يبدو أن هنالك إجماعًا بين جميع المشاركين في الاحتجاج بأن لكل فئة موضوعاً يشغلها وتناضل من أجله. ولكنهم جميعًا يلتقون حول الفكرة القائلة إنه طالما يستمر حكم نتنياهو لا يمكن التوصل إلى حل لأي مشكلة. وتقول ناشطة مركزية في الاحتجاج أن الفروق الأيديولوجية بين المجموعات كبيرة، ولكنهم يدركون أن هنالك مشكلة يجب معالجتها.

١.٤ ردود الفعل الرسمية والإعلامية على انطلاق حركة الاحتجاج

عادة، عندما تنطلق موجات احتجاج ذات طابع جماهيري، كما حدث في ٢٠١١ ويحدث منذ العام ٢٠٢٠ حتى اليوم، تحاول الجهات الرسمية ووسائل إعلامها التقليل من أهميتها، إذ يعتبرونها حدثًا طارئًا يقف وراءه بعض المتطرفين الفوضويين أو الطوباويين أو بقايا اليسار الراديكالي.

أشاعت أوساط اليمين منذ المراحل الأولى لحركة الاحتجاج الحالية أن الاحتجاج ليس حقيقيًا وصادقًا كما يصور نفسه، بل هو احتجاج مموّل من قبل منظمات وجهات لها مصالح وأهداف يخدمها الاحتجاج، مثل إيهود باراك أو حزب يئير لبيد أو «الصندوق الجديد لإسرائيل» (New Israel Fund). ومن الجدير بالذكر أن قوى «يسارية» عارضت حركة الاحتجاج في بداياتها، واعتبرتها منقطعة الصلة بالواقع، وأنها تخدم مصالح النخب القديمة وعودتها إلى الحكم.

قامت بعض وسائل الإعلام بالتعامل مع صور الاحتجاجات الحالية وأحداثها بانتقائية، كأن يتم انتقاء المشاهد التي تظهر الاحتجاج وكأنه موجة ضد استمرار حكومة نتنياهو وحسب وذلك على خلفية اتهامه في ثلاث قضايا فساد. هذه الانتقائية التي مارسها الاعلام أحيانا ساهمت في وسم الاحتجاج باعتباره لحظي وطارئ، وذو هدف محدّد محصور في أمر سياسي واحد. كذلك تشيع وسائل الإعلام صورة محدّدة للمحتجين وكأنهم مجرد مجموعات من الشبان فاقدي التجربة والخبرة والوعي السياسي الذين انتبهوا فجأة إلى ما يجري، بل أن بعضهم متأثر بتجربة حملات احتجاجية سابقة، وآخرون متأثرون بموجات احتجاجات متزامنة أو مشابهة في العالم. (وفي هذا شبه مع ما حدث في ٢٠١١، حيث أفاد كثير من التحليلات الأكاديمية والصحافية أن موجة الاحتجاج حينها تأثرت بمظاهرات الربيع العربي ونجاح الاحتجاج في قلب أنظمة عربية في تونس ومصر وغيرها).

ومع ذلك، كانت التغطيات الإعلامية مزعجة لنتنياهو الذي تبنى استراتيجية شعبوية في مهاجمة وسائل الإعلام ودورها في تغطية الاحتجاجات معتبرًا إياها أداة في يد معارضيه. كما واتهم الصحف وقنوات التلفزيون بأنها تبرز أحداث الاحتجاج وتغطي المظاهرات تغطية مبالغًا فيها، ما جعلها تتحوّل إلى أدوات للدعاية الفوضوية المعادية له ولحكومته. وكان نتنياهو يدعي دومًا أن قنوات التلفزيون تضخم أعداد المحتجين، مستعملة أساليب دعاية لمعارضته. وأضاف أن دليل عدائية وسائل الإعلام ضده هو السكوت عن التهديدات لحياته وحياة أبناء عائلته من طرف شخصيات مركزية في حركة الاحتجاج،[١٦] وهي ادعاءات تبيّنَ عدم مصداقيتها بعد فحص الشرطة. وكان من ضمن ادعاءات المقربين من نتنياهو أيضًا أن إيرانيين زيفوا صفحات إسرائيلية على شبكات التواصل لدعم حركة الاحتجاج ضد نتنياهو بهدف إسقاط حكومته.[١٧]

من الجدير بالذكر، أن أوساطًا من اليمين بادرت إلى تنظيم مظاهرات لمؤيدي نتنياهو في مواقع الاحتجاجات نفسها، اتسمت بالعنف الجسدي ضد المشاركين في أنشطة الاحتجاج[١٨] الذين اتهموا بالخيانة. وفي أكثر من مرة قامت مجموعات من مؤيدي إحدى فرق كرة القدم المشهورة بعنصريتها (بيتار القدس) بالاعتداء على المتظاهرين بالضرب.[١٩]

في الوقت نفسه، لجأ نتنياهو وحكومته، إلى أسلوب الترضيات والتسهيلات لإطفاء شعلة الاحتجاجات، كما حدث في احتجاجات ٢٠١١ (أنظر لاحقًا) عندما بدعوة شخصيات بارزة في احتجاجات صغيرة بؤرية على اجتماعات في محاولة لإرضائهم وثنيهم عن المواصلة. وفي الاحتجاج الحالي حاول نتنياهو استعمال الطريقة نفسها، ممثلة بتوزيع المنح والمخصصات أحيانًا للجمهور كلّه، وليس فقط للعاطلين عن العمل، وعن طريق تخفيضات ضريبية، على الرغم من تحذير المختصين بأن الأمر يثقل على خزينة الدولة ويزيد العجز بصورة كبيرة. لكن من المتوقع أن شدة الأزمة ونتائجها الصعبة جدًا من ناحية، مع تضخم الحكومة وفشلها وشخصية نتنياهو وقضايا فساده من ناحية ثانية، سوف يصعب على نتنياهو النجاح في أسلوب الترضية لإخماد الاحتجاج.[٢٠]

١.٥ بين احتجاج العام ٢٠١١ واحتجاج العام ٢٠٢٠

إضافة إلى ما تطرقنا إليه أعلاه حول التشابه والاختلاف بين حركة الاحتجاج في ٢٠١١ و٢٠٢١، سوف نلخص هنا مقارنة أجراها حول هذا الأمر البروفسور مناويل طراخطنبرغ، وهو عالم اقتصاد إسرائيلي وسياسي شغل عدة مناصب في الحقل الاقتصادي، وله صلة وثيقة بحركة الاحتجاج في سنة ٢٠١١، حيث عيّنه نتنياهو، في شهر آب ٢٠١١، ليرأس «لجنة التغيير الاقتصادي- الاجتماعي» (المعروفة باسم لجنة طراخطنبرغ)، بهدف البحث عن حلول لضائقة غلاء المعيشة في إسرائيل. يقول طراخطنبرغ متطرقًا إلى دوافع الاحتجاج وأساليبه: «من بعيد، تبدو الاحتجاجات واحدة، ولكننا إذا اقتربنا منها وتعمقنا في التفاصيل، نجد أن اليأس الذي يعتري المحتجين ليس اليأس نفسه الذي كان، والشعارات ليست نفسها، كما أن الغضب العصي على الضبط ليس نفسه».[٢١]حسب رأيه، في ٢٠١١ كان الشعار الأساسيّ أو الموجّه «الشعب يريد عدالة اجتماعية»، أما في ٢٠٢٠، فأصبح مطلب العدالة

الاجتماعية ترفًا ليس هنالك من يحلم به، وحلت محله مطالب ذات سقف منخفض، مثل ضمان أبسط مقومات الحياة. في ٢٠١١ كان المعطى الذي يقلق الناس هو ارتفاع أسعار البيوت، أما اليوم في ٢٠٢٠ فهو عدد المرضى الموصولين بأجهزة التنفس في المستشفيات، وفي بيوت المسنين، وفي بيوتهم المنهارة اقتصاديًا.[٢٢]

في فترة احتجاج ٢٠١١ كان الوضع الاقتصادي لإسرائيل على مستوى الكلي (macro) مزدهرًا إلى حد ما، وكانت نسبة النمو الاقتصادي مرتفعة، على الرغم من أنه على مستوى الصغري (micro) كانت العائلات الشابة تعاني من غلاء المعيشة وضائقة في أسعار السكن والسلع الأساسية.[٢٣] أما خلال احتجاجات ٢٠٢٠ فإن الأوضاع الاقتصادية العامة متردية جدًا والنمو الاقتصادي في أدنى مستوياته، نسبة البطالة عالية والعجز المالي في أعلى درجاته. تثقل هذه الصعوبات الاقتصادية كاهل سكان الدولة جميعهم، وتترك آثارًا سلبية على الأسر والأفراد جميعهم.[٢٤] وفي في ٢٠١١، كانت هنالك أجواء متفائلة باقتراب حدوث انفراج بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية أخيرًا: «كان ثمة شعور بأن جيل الشباب يأخذ مصيره بيده، ويحقق مكاسب في مجال سد الفجوات الاقتصادية وتحسين الظروف الاجتماعية عامة. أما اليوم فهنالك شعور باليأس والعجز والفقدان، على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

وعن نتنياهو نفسه كرئيس للحكومة في ٢٠١١ وفي ٢٠٢٠، يقول طراخطنبرغ الذي عمل إلى جانبه إنه ليس الشخص نفسه. فبينما كان في ٢٠١١ يركز جهودًا لدفع الشؤون الأمنية والسياسية قدمًا، فأن نتانياهو اليوم يعتبر شخص ملاحق قضائيًا، منقطع الصلة بالواقع، عنيف، يكرّس كل جهوده لهدف واحد فقط هو البقاء في السلطة. تتضاعف خطورة شخص كهذا في ظل الأزمة الخانقة التي حلت على إسرائيل الآن.[٢٥]

١.٦ بؤرة احتجاجات أخرى- الحريديم في فترة الكورونا

بالتوازي مع بروز حركة الاحتجاج واتساع أنشطتها، ظهرت بؤرة احتجاجات وصدامات أخرى أنتجها واقع مواجهة وباء الكورونا، جرت وقائعها في أحياء وبلدات الحريديم. تعود أسباب التوتر الجديد مع إلى ما أشاعته وسائل الإعلام وبعض الجهات الرسمية، فيما يتعلق بالتجاهل المتعمد للحريديم لخطط لتفادي العدوى وذلك بسبب انصياعهم لقياداتهم الدينية التي لا تهتم بالكوارث الدنيوية، مما أدى إلى ارتفاع أعداد المصابين بالمرض في أوساط الحريديم بشكل كبير في مدن مثل القدس وبني باراك وبيتار عيليت وغيرها وخلق بالتالي صعوبة إضافية في السيطرة على انتشار العدوى في إسرائيل عامة. عزّز الارتفاع في وتيرة انتشار العدوى بين الحريديم وتصويرهم كمصدر لنشر العدوى في تطور الخطاب العام المعادي للحريديم في المجتمع الإسرائيلي وفي أوساط العلمانيين خاصة، وتسبب برد فعل رافض ومناكف من جهتهم. وساهم هذا المنحى في قيام قوات الشرطة بالتعامل بعنف مبالغ فيه مع الحريديم واعتقال العشرات.[٢٦] وقد استمرت هذه المواجهات فترات طويلة، لا سيما في فترة الإغلاق الثاني، ما ألحق ضررًا بمستوى التضامن الاجتماعي الذي كان ضعيفًا أصلاً، وعرقل المساعي لتقريب المجتمع الحريدي من المجتمع الإسرائيلي عامة وتأقلم المجتمعين للعيش معًا. من الجدير بالذكر أن هذه المساعي كانت تحقق بعضًا من أهدافها وإن كان ببطء متوقع.[٢٧]

> أدت مواصلة التحريض على الحريديين (وعلى الفلسطينيين في إسرائيل) من طرف وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة، باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة لانتشار العدوى، إلى زيادة التوتر بين قيادات الحريديين وبين الدولة.

من المهم الإشارة إلى أن الجمهور الحريدي ليس وحدة واحدة متجانسة تتصرف حسب تعليمات قيادة دينية مركزية، بل هناك تيارات ومدارس وقيادات دينية تختلف في تعصبها المذهبي وفي أساليب تعاملها، وفي درجة واقعية تعاملها. فمنذ بداية الخطوات العملية لمكافحة الكورونا كان هناك تفاوت في القيود المفروضة على التجمعات الحريدية وفي درجة استجابتها لهذه القيود، مثلاً، في ما يتعلق بالتعليم الديني في المدارس الدينية على اختلاف أنواعها وفي أماكن العبادة، لم يتم التشديد على الالتزام بالمخططات التي وضعتها الحكومة لمنع العدوى، في حين كان الالتزام أفضل في مجالات لا علاقة لها بالدين مباشرة.

أسباب عدم الالتزام بتعليمات وزارة الصحة مختلفة، فيما يلي أهمها:[٢٨]

١. أسباب دينية تتعلق بأهمية التعليم الديني، فمدارس تعليم التوراة والمدارس الدينية وأماكن الصلاة تشكل مركز حياة المجتمع الحريدي أينما وُجد، وتحظى بقيمية دينية وأخلاقية، حتى أن بعض التيارات الحريدية تعتبرها الأساس الذي يقوم عليه الوجود الاجتماعي. ولعل هذا الأمر تحديدًا هو ما جعل بعض أهم القيادات الدينية تصرح بأن مواصلة عمل هذه المؤسسات الدينية هي الطريقة الأفضل لمنع الوباء.

   فرضت تعليمات وزارة الصحة لمنع العدوى ومجابهة الوباء قيودًا على نمط الحياة الديني وعلى الالتزام بتعاليم الشريعة وتأدية الفروض الدينية، وطلبت الامتناع عن الصلاة الجماعية في الكنيس والذهاب إلى حمامات الطهارة والمشاركة في طقوس دينية أخرى، الأمر الذي يعدّ انحرافًا وفق نمط الحياة الديني المتزمت لا يمكن قبوله، ما أدى إلى خروقات مستمرة وإلى صدامات حادة.

٢. أسباب متعلقة بالموقف من الدولة؛ فما زال المجتمع الحريدي يتصرف إزاء الدولة كمجتمع منغلق على نفسه ثقافيًا، مع درجة من العدائية والتشكك بمؤسسات الدولة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بفرض قيود على نمط الحياة الديني وعلى معاهد تعليم التوراة، كما حدث خلال انتشار الوباء. فالقيادات الدينية لم تتعامل مع هذه التعليمات باعتبارها خطوات للحفاظ على صحة الحريديين العامة. من ناحية ثانية، أدت مواصلة التحريض على الحريديين (وعلى الفلسطينيين في إسرائيل) من طرف وسائل الإعلام ومؤسسات الدولة باعتبارهم أحد المصادر الرئيسة لانتشار العدوى، كما ذكرنا أعلاه، إلى زيادة التوتر بين قيادات الحريديين وبين الدولة.

٣. كان مستوى وعي الجمهور الحريدي بخطورة الوباء ووتيرة انتشاره أقل من مستوى الوعي لدى الجمهور الإسرائيلي عامة، لأن الجمهور الحريدي لا يستعمل بكثرى وسائل الاتصال الإلكترونية على أنواعها.

جعلت هذه الحقيقة صناع القرار في أوساط المجتمع الحريدي غير مطلعين على خطورة المرض والإحصائيات المتعلقة بانتشاره، ما ساهم في تعاملهم معه بشيء من الإهمال.

٤. صعّبت طبيعة الحياة الحريدية المتميزة بالاكتظاظ داخل البيوت والاحياء في مواجهة تفشي الكورونا، خاصة في ظل الانتقال إلى التعليم عن بعد. كما أن الفقر وعدم استعمال الإنترنت والهواتف الذكية في البيوت الحريدية، ولا سيما من طرف الأولاد، قد ساهم في أفشال عملية التعليم حسب تعليمات وزارة المعارف ووزارة الصحة وتقليل جودة التعليم. في المقابل، شاعَ أيضًا أن إغلاق المدارس الدينية للأطفال والشبان دفع بهم إلى الشوارع وإلى بروز أنماط سلوكية مرفوضة من قبل رجال الدين، وهو ما دفعهم إلى المطالبة بضرورة فتح المدارس الدينية بذريعة منع ضياع أبنائهم، الأمر الذي يتعارض مع القيود العامة.

الحاخام حاييم كانيفسكي (١٩٢٨-)

يُعرف بـ«وزير التوراة» أيضًا. ولد لعائلة مميزة من كبار الحاخامات وقادة المجتمع الحريدي. منذ العام ٢٠١٢ بدأ بالقيام بدور أكبر في قيادة الجمهور الحريدي، مع التركيز على الجمهور الليتواني وحزب «ديغل هتوراة»، وتؤخذ استشارته في مختلف القضايا الخاصة بالمجتمع الحريدي، لكنه لا يتدخل في السياسة. ويُعتبر حاليًا الزعيم الروحي لحزب «ديغل هتوراة» ومرجعية دينية واسعة التأثير.[٣١]

يُضاف إلى هذا كلّه، أن فترة أزمة الكورونا كانت حلبة لتوتر داخلي بين القيادات الدينية التقليدية المتشددة التي تعتبر نفسها حارسة للماضي الحريدي الطهراني، وبين القوى الحريدية الأكثر عصرية التي تحاول الدفع باتجاه التأقلم مع متطلبات الحياة في المجتمع الإسرائيلي عامة. دفعت أجواء التوتر هذه القيادات التقليدية إلى التشديد على نمط الحياة الديني حتى لو أدى ذلك إلى التصادم مع الدولة.

١.٧ العلاقات بين الحريديم والمجتمع الإسرائيلي بعد الكورونا

يجمع الباحثون الخبراء المختصين في شؤون المجتمع الحريدي على أن الرفض العلني لمرجعيات دينية واسعة التأثير مثل الرابي كانيبيسكي [29] للأنظمة التي فرضتها الدولة لمجابهة الوباء لا يجب اعتباره عصيانًا مَدَنيًا. فما يبدو على أنه ظهور لملامح العصيان يمكن أن يتطور الى أسلوب عمل سياسي مقبول في المستقبل. أما في الوقت الحالي فإن الحريديين لا يريدون التمرد على الدولة، ولا يوجد في برنامجهم المستقبلي نيّة لذلك، بل أنهم، حسب الرأي السائد في إسرائيليقومون بدور أساسي في الحيز العام في إسرائيل، ولو من وجهة نظر دينية، ويتأقلمون مع ضرورات الحياة في مجتمع إسرائيل.[٣٠] مع ذلك، من المرجح أن تترك هذه الفترة شوائب فيما يتعلق بالعلاقات بين الحريديم وبين المجتمع الإسرائيلي عامة وبينهم وبين الدولة، تعرقل سيرورة التقرب بين هذه الأطراف.

٢. مؤشر الديمقراطية وتدهور العلاقة بين الدولة والمجتمع

٢.١ مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية في العام ٢٠٢٠

يعتمد مؤشر الديمقراطية للسنة الحالية، على نحو استثنائي، على ٣ استطلاعات أجريت في فترات مختلفة بسبب تسارع الأحداث والتطورات التي رافقت أداء الحكومة في مجابهة وباء الكورونا ونتائجه الصحية والاقتصادية والاجتماعية. لعل المهم في نتائج مؤشر الديمقراطية للعام الحالي أنها تعكس ما يحدث في إسرائيل من تطورات على مستوى المجتمع وعلاقته بالدولة في حالات أزمات حادة لا علاقة لها بالحروب والأمن. فيما يأتي سوف نتطرق إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية داخل إسرائيل من خلال تلخيص نتائج المؤشر.[٣٢]

٢.٢ انخفاض في مستوى الثقة بمؤسسات الدولة

مؤشر الديمقراطية

مؤشر الديمقراطية هو مشروع بحثي يقوم به مركز «ويتربي» لأبحاث الرأي العام والسياسة في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية منذ ١٨ عامًا. حسب تعريف المعهد، فأن بحث «مؤشر الديمقراطية» يهدف إلى تقييم وضع الديمقراطية الإسرائيلية، ورصد تقييم المواطنين في إسرائيل لأداء مؤسسات الحكم ومدى ثقتهم بها، ومستوى التضامن الداخلي في المجتمع، وما هي التصدعات والتوترات الأبرز في أوساطه، وما هو وضع الديمقراطية في إسرائيل مقارنة بدول أخرى. هدف جمع المعلومات وتحليلها هو رصد نقاط القوة والضعف والعمل على تحسين أوضاع الدولة اليهودية باعتبارها دولة ديمقراطية

بناء على معطيات المؤشر في العام ٢٠٢٠، هنالك هبوط حاد في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة مقارنة بالسنوات السابقة. وللمرة الأولى، يطال الهبوط مؤسسات كانت تحظى عادة بمستوى عالٍ من ثقة الجمهور مثل الجيش ومؤسسة رئاسة الدولة.

طرأ في السنة الأخيرة انخفاض ضئيل في مستوى الثقة بالجيش بين اليهود، إذ انخفض المستوى من ٩٠٪ في السنة الماضية إلى ٨٢٪ في سنة الكورونا، إلا أن هذا المستوى يبقى عاليا في الوقت الحالي. كذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية الأخرى في الدولة كما تبيّن من استطلاع مؤشر الأمن القومي الذي أجراه معهد الامن القومي الاسرائيلي مؤخرًا، وفيه ظهر أن نسبة الثقة بالجيش وباقي أجهزة المخابرات بقيت مرتفعة نسبيًا، في حين كان هنالك تراجع في الثقة بالمؤسسات السياسية والقضائية وبالمحكمة العليا.[٣٣]

الشكل رقم (٩): ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة خلال العام ٢٠٢٠

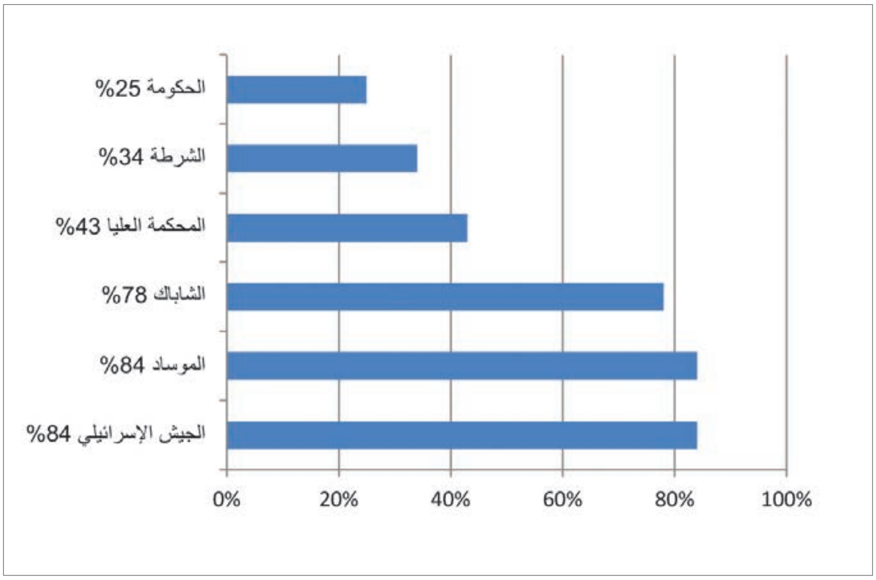

أما بالنسبة لمنصب رئيس الدولة، الذي يعتبر عادة منصبًا رمزيًا يجسّد تضامن المجتمع الإسرائيلي، فقد انخفض مستوى ثقة الجمهور به من ٧١٪ في السنة الماضية إلى٦٣٪ ٦٦٪ في مؤشر ٢٠٢٠.

كما ان هناك انخفاض في الثقة بالمؤسسات الرسمية التي كانت تعتبر، في نظر الكثيرين، حيادية من الناحية السياسية، وتخدم جميع المواطنين اليهود على الأقل بصورة متساوية والموضوعية ووفق المعايير المهنية، مثل الجهاز القضائي ممثلاً بالمحكمة العليا، والمستشار القضائي للحكومة والنيابة. فمثلاً، طرأ انخفاض على مستوى الثقة بمحكمة العدل العليا إلى نحو ٥٣٪ فقط. يشار هنا إلى أن المحكمة العليا والجهاز القضائي عامة يشهدان انخفاضًا متواصلاً في ثقة الجمهور، لا سيما في السنوات الأخيرة، جرّاء الهجوم الذي شنته حكومات اليمين المتتالية على الجهاز القضائي برمته، لأسباب سياسية، وكذلك بسبب هجوم نتنياهو ومقربيه على الجهاز القضائي وتصويره وكأنه أداة سياسية تخدم المعارضين لحكم الليكود، وذلك لأسباب شخصية تتعلق بملفات الفساد التي تورط بها. وتوضح نتائج المؤشر أن مستوى الثقة بهذه المؤسسات متأثر بشكل كبير ومباشر بالمواقف السياسية. فعند فحص توزيع إجابات المستجوبين حسب انتماءاتهم السياسية، كانت هناك فروقًا كبيرة بين ثقة مناصرين حزب «العمل» وحركة «ميرتس» (وهم يُسمون في القاموس السياسي الإسرائيلي بـ «اليسار الصهيوني»، وما بين ثقة المحسوبين على معسكر اليمين (ويشمل هذا تيارات في أحزاب الوسط والليكود والأحزاب الدينية والقومية المتحالفة

> سُجل انخفاض في نسبة من يعتبرون إسرائيل مكانًا يطيب العيش فيه. ففي حزيران ٢٠٢٠، عندما كان هناك تفاؤل بشأن اختفاء وباء الكورونا، أجاب ٧٦٪ من المستجوبين بنعم، لكن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٤٪ في تشرين الأول. وسجل تراجع أيضًا في نسبة من يعتبرون أوضاعهم الشخصية جيدة أو جيدة جدًا (٦١٪) في مؤشر ٢٠٢٠ مقابل ٨٠٪ قبل سنتين.

معه). مثلاً، تنخفض نسـبة الثقة بالمحكمة وبالجهاز القضائي في أوسـاط اليمين الإسـرائيلي إلى ٣٨٪، وبين المتدينــين القوميــين إلــى ٢٠٪، وبــين المتدينين الحريديين إلى ٧٪. كذلك الأمر بالنسـبة للمستشـار القضائي للحكومة، حيث مسـتوى الثقة العام بهذه المؤسسـة هو ٤٢٪، ينخفض في أوسـاط اليمين إلى ٣٣٪، ويصل في أوسـاط الحريديين إلى ١٥٪، وهذا متأثر في المقام الأول بقضايا فسـاد نتنياهو ومثوله أمام المحاكم. ولا تقتصر هذه الظاهرة على الجهاز القضائي وحسـب. ويشـير هذا الانخفاض في مسـتوى الثقة بمؤسسـات الدولة لدى «اليمين» الى أن أتباعه يرون أن هذه المؤسسـات منحازة أيديولوجيا، مما يحولها من مؤسسـات حيادية إلى مؤسسـات ذو دور في الحلبة السياسـية. يشكل هذا الأمر خطورة كبيرة على استقرار أي نظام، لا سيما إذا جاء على خلفية تصدعات دائمة كما هو الحال في المجتمع الإسرائيلي.

وفي ٢٠٢٠، حظيت المؤسسات السياسية (الكنيست والحكومة والأحزاب) بأقل مستوى من الثقة، فمستوى الثقة بالحكومة هو ٢٥٪، وتراجع مسـتوى الثقة بالكنيسـت بشكل هائل بين شـهري حزيران وتشرين الأول من ٢٠٢٠، مع الفشـل في مجابهة موجة الكورونا الثانية، حيث انخفض من ٣٢٪ إلى ٢١٪، وانخفض مسـتوى ثقة الجمهور بالأحزاب من ١٧٪ في حزيران ٢٠٢٠ إلى ١٤٪ في تشـرين الأول من السـنة نفسـها، وهو مستوى ثقة متدنٍ جدًا. أما مسـتوى الثقة بين المسـتطلعين العرب، فقد أظهرت مسـتويات ثقة أقل بشكل طفيف. أما مستوى الثقة بوسائل الإعلام، وهي تلعب دورًا بالغ الأهمية في تشكيل إدراك الفرد لما يدور حوله، فكان منخفضًا جدًا (٣٣٪ عند اليهود و٣٥٪ عند العرب).[٣٤]

انخفـض مسـتوى ثقة الإسـرائيليين برئيـس الحكومة أيضًا بشـكل حاد خلال العـام ٢٠٢٠، متأثرًا بعدة عوامـل، أبرزهـا أزمة الكورونا وإسـقاطاتها على الصعيد الصحي والاجتماعـي والاقتصادي. فعند المقارنة بين نتائج مسـتوى الثقة في نيسـان ٢٠٢٠ ثم في الأسـبوع الأول من حزيران ٢٠٢٠ ثم تموز ٢٠٢٠، نلاحظ انخفاضًـا حـادًا فـي الثقة برئيس الحكومة الذي قاد مسـألة معالجة أزمة الكورونا علـى الأصعدة كافة، فقد انخفضت نسـبة من يولونه الثقة من ٥٧,٥٪ في بداية نيسـان إلى ٤٧٪ في حزيران، ثم إلى نسـبة منخفضة جدًا وغير مسبوقة هي ٢٩,٥٪ في تموز. وبشكل عام، يتضح من الاستطلاعات المتأخرة التي أجراها المعهد الإسـرائيلي للديمقراطية بعد الصدمة التي تلقاها الجمهور خلال الموجة الثانية لانتشـار الوباء، أن مسـتوى الثقـة بالحكومة ورئيسـها وبالمؤسسـات الموكل بها معالجة أزمة الكورونا (مثل المسـؤولين فـي وزارة المالية، ووزارة الصحـة وغيرهـم) قـد انخفض بشـكل ملحوظ. يتبين من قياس هذا المؤشـر للمشـاعر السـائدة بين الجمهـور (وليـس المواقـف) فيما يتعلق بالنجاح والفشـل في معالجة أزمة الكورونـا، أن خيبة الأمل، وبعدها الغضب، هما الشعوران الأبرز لدى الجمهور بكافة شرائحه.

وانخفض مسـتوى الثقة بالشـرطة في الاستطلاعات الملحقة بمؤشر الديمقراطية إلى نحو ٤٣٪، أما في أوساط الحريديين فتنخفض هذه النسـبة إلى ١٧٪ فقط، وهي نسـبة منخفضة جدًا يمكنها أن تسـاهم في تفسير الصدام الدائم بين الشرطة والشارع الحريدي، لا سيّما في أيام الإغلاق خلال أزمة الكورونا.[٣٥]

الحريديم: تجاذب حادّ بين مركّب الديمقراطية ومركّب اليهودية. (إ.ب.أ)

وكان جهاز الشرطة الإسرائيلي قد تعرض لانتقادات لاذعة من أطراف مختلفة، سواء من الحكومة ورئيسها أو من المواطنين الذين اعتبروا الشرطة أداة تنفذ أوامر الليكود وسياسة الوزير أوحانا المقرب من نتنياهو في تعاملها مع حركة الاحتجاج. هذا طبعًا إضافة إلى الصورة التي أحاطت بالشرطة باعتبارها مسؤولة عن فرض إغلاقات الكورونا التي راح ضحيتها الكثيرون على المستوى الاقتصادي (أصحاب المصالح المقفلة.. إلخ).

حصلت الشرطة على تقييم سيء عن عملها في مواضيع شتى، ولكن التقييم الأسوأ الذي حصلت عليه كان في مجال مجابهة العنف داخل الأسرة، في المجتمع اليهودي. أما لدى العرب، فكان التقييم الأسوأ في مجال مجابهة الجريمة المنظمة. اعتبرت غالبية اليهود والعرب، وإن كان ذلك بتفاوت ملحوظ (٦٧٪ مقابل ٨٢٪ على التوالي)، أن الشرطة تواجه الإجرام في الشارع اليهودي بصورة جذرية أكثر من المجتمع العربي.[٣٦]

وأفادت نتائج استطلاع أكاديمي شامل أجرته باحثات من معهد علم الجريمة في الجامعة العبرية بتسجيل انخفاض حاد في مكانة الشرطة، وفي الثقة التي يوليها لها الجمهور، خلال فترة الإغلاق الثاني لمجابهة الكورونا. فقد انخفضت نسبة الذين يعتقدون أن عناصر الشرطة يعملون بنزاهة أثناء فرض أنظمة الطوارئ إلى ٣٨٪ فقط. وتؤكد الباحثات في استنتاجاتهن أن الموقف من الشرطة تدهور ليس فقط بسبب أدائها المتعلق بمواجهة الكورونا، وإنما أيضا نتيجة أدائها في أمور أخرى.

الجدول رقم (١٣): الموقف من أداء الشرطة الإسرائيلية في أثناء تفشي فبيروس كورونا.

الموقف من جهاز الشرطة الإسرائيلية	أثناء الإغلاق الأول	أثناء الإغلاق الثاني
موافقون أن الشرطة اتخذت قرارات صحيحة تجاه المواطنين	٣٤٪	١٩٪
موافقون أن الشرطة تهتم بمستوى حياة المواطنين ورفاهيتهم	٤١٪	٢٦٪
موافقون أن الشرطة تتعامل بشكل متساوٍ مع المواطنين جميعهم	٢٤٪	١٦٪
موافقون أن الشرطة تتعامل معهم بشكل لائق وعادل	٣١٪	١٩٪

أما عن الفساد، فيتضح من المؤشر أن قرابة ٥٨٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن السلطة في إسرائيل فاسدة. أما إذا فحصنا توزيع الإجابات في أوساط اليهود، فالموقف الذي يعتبر السلطة فاسدة شائع جدًا في أوساط اليسار (٥,٨٧٪)، ثم في المركز (٧٤٪)، أما في اليمين فتنخفض النسبة إلى ٤٣٪.

الشكل رقم (١٠): الشعور بالانتماء للمجتمع الإسرائيلي وقضاياه بين العرب واليهود في العام ٢٠٢٠

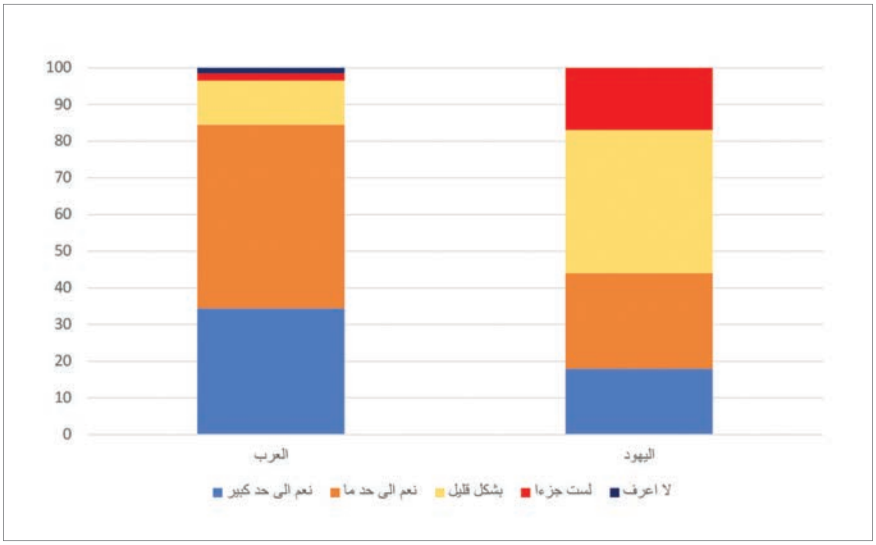

فيما يتعلق بالديمقراطية في إسرائيل، فقد صرح ٥٣٪ من الجمهور في إسرائيل أن هنالك خطراً يهدد الديمقراطية، وهو استمرار لموقف مشابه منذ سنوات سابقة. لكن ثمّة فرق بين اليهود والعرب فيما يتعلق بتقييمهم للخطر الذي يهدد الديمقراطية، فقد وجد المؤشر أنه في حين وافق ٥٠٪ من اليهود على المقولة بأن الديمقراطية في إسرائيل تواجه خطرًا شديدًا، وصلت هذه النسبة بين العرب إلى ٧٣٪.

أما فيما يتعلق بمسألة كون مؤسسات الدولة تتعامل بشكل ديمقراطي مع المواطنين العرب فقد تبين أن ٦٥٪ من

اليهود مقابل ٣٥٪ من العرب يعتبرون النظام في إسرائيل ديمقراطيًا تجاه المواطنين العرب. هنا تجدر الإشارة إلى أن نسبة العرب الذين يعتبرون النظام ديمقراطيًا في تعامله مع العرب انخفضت بنسبة ١٠٪ في السنوات الثلاث الأخيرة. في ذات السياق، يَعتبر ٧٦٪ من المحسوبين على معسكر اليمين بأن النظام الإسرائيلي ديمقراطيًا تجاه العرب، مقابل ٥٩٪ من تيار المركز و٣٤,٥٪ من المحسوبين على ما يسمى «اليسار». يبيّن هذا التوزيع للأجوبة حسب التوجّه السياسي بشكل واضح أن هناك اختلافًا هائلاً في فهم الديمقراطية، وأن الموقف من الديمقراطية وتفسيرها هو شأن ذاتي.

من ناحية ثانية، كشف المؤشر عن أن نحو ٧٥٪ من العينة اليهودية صرحوا بأن القرارات المصيرية في شؤون السلام والأمن يجب أن تتخذ بأغلبية يهودية فقط. وإذا نظرنا إلى توزيع النسب لدى المستجوبين اليهود حول هذا الأمر فنجد أن ٨٧٪ من معسكر اليمين و٧١٪ من معسكر المركز يرون الأمر كذلك، في حين تنخفض النسبة إلى ٣٩٪ في معسكر ما يسمى اليسار الصهيوني.

وفيما يتعلق بالتوترات الأساسية في المجتمع الإسرائيلي، أظهر المؤشر أن التوتر بين اليمين وبين «اليسار» السياسي احتدم في السنوات الأخيرة حتى أصبح الأقوى منذ سنوات. فالخلاف بينهما اليوم لا يقتصر على الموقف من التعامل مع الاحتلال والاستيطان وحل القضية الفلسطينية بل يتعدى ذلك إلى الخلاف حول تعريف الديمقراطية والموقف من كل الشؤون الداخلية للمجتمع داخل إسرائيل.

الجدول رقم (١٤): التوتر الأهم في المجتمع الإسرائيلي حسب وجهة نظر الإسرائيليين المستطلعين في عينات «مؤشر الديمقراطية ٢٠٢٠- (بالنسبة المئوية).

التوترات	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
التوتر بين الشرقيين والغربيين (الأشكناز)	٣,٠	٣,٩	١,٤	٥,٥	٢,٧	٣,٤
التوتر بين المتدينين والعلمانيين	٢٠,٣	١٠,٣	١٠,٥	٢٤,٨	٢٢,٥	١٧,٥
التوتر بين اليمين واليسار السياسي	٨,٧	١٨,٤	٢٤,٠	٣١,٩	٣٧,٥	٣٨,٦
التوتر بين الأغنياء والفقراء	١٣,٢	١٢,٨	٨,٠	٥,٣	٤,٧	٨,٥
التوتر بين اليهود والعرب	٤٧,٩	٤٧,٠	٥٣,٠	٣٠,٣	٢٦,٧	٢٨,٤
لا أعرف/ يرفض الإجابة	٦,٩	٧,٦	٣,١	٢,٢	٥,٩	٣,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وفي صلة مع اتساع التصدع السياسي الأيديولوجي بين اليهود، يمكن أيضًا أن نفهم الفروق في إجابات المستجوبين على السؤال حول التوازن بين مركّب الديمقراطية ومركّب اليهودية في دولة إسرائيل، فقد أجاب ٤١,٥٪ من اليهود و٧٦٪ من العرب أن المركب الأول هو الطاغي. وإذا أخذنا إجابات الحريديين والمتدينين القوميين

من بين المستجوبين فسوف نرى بوضوح أن رأيهم مختلف، إذ يرى ٧٢٪ من الحريديين و٥٠٪ من المتدينين القوميين أن مركب الديمقراطية أقوى من مركب اليهودية.

وفي هذه السنة اسُجل انخفاض في نسبة من يعتبرون إسرائيل مكانًا يطيب العيش فيه. ففي حزيران ٢٠٢٠، عندما كان هناك تفاؤل بشأن اختفاء وباء الكورونا، أجاب ٧٦٪ من المستجوبين بنعم، لكن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٤٪ في تشرين الأول. وسجل تراجع أيضًا في نسبة من يعتبرون أوضاعهم الشخصية جيدة أو جيدة جدًا (٦١٪) في مؤشر ٢٠٢٠ مقابل ٨٠٪ قبل سنتين.

بالنسبة لتقييم الوضع الاقتصادي لإسرائيل، هنالك انخفاض حاد فيمن يعتبرون الوضع جيدًا (٣٧,٥٪ في ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٥٠٪ في السنة التي سبقتها). وقال ٧٦٪ من المستجوبين أن إسرائيل تهتم بأمن مواطنيها، في حين أجاب ٣١٪ فقط إنها تهتم برفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية. جاء هذا طبعًا نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية جراء الإغلاقات المتكررة في فترة انتشار الكورونا، وقد رافق هذا التردّي شعور دائم بأن هنالك اقتساماً غير متساوٍ للهموم والأعباء الاقتصادية التي نتجت عن ذلك.

٢.٣ انخفاض مؤشر الديمقراطية يترافق مع أزمة ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة

تضح أزمة الثقة بين المجتمع الإسرائيلي والدولة من خلال مؤشر المناعة الذي يصدر سنويًا منذ سنة ٢٠١٧ عن كلية تل حاي بالتعاون مع قسم صحة الجمهور في جامعة تل أبيب[٣٧] . يذكر أن المؤشر يفحص جوانب أساسية، مثل الثقة بمؤسسات الدولة، مستويات القلق والاكتئاب العام، الروح المعنوية، المناعة الوطنية، المناعة الشخصية والشعور بالخطر.

ويشير مؤشر المناعة أن هنالك انخفاضًا حادًا في الشعور بالمناعة القومية والمناعة الشخصية، والثقة بالحكومة ورئيسها، وبنسبة الأمل بين الجمهور عامة (مع أن هذا بدأ يرتفع في بداية العام ٢٠٢١ بسبب حملة التطعيم الناجحة). واتضح من مؤشر المناعة أيضًا أن هناك ارتفاعًا واضحًا في نسبة الشعور بالتهديد الأمني، وفي مستويات القلق والاكتئاب الجماعي والشعور بالخطر.[٣٨]

وبعد انتهاء موجة الكورونا الأولى، ساد شعور بالتفاؤل بنهاية الأزمة. لكن حسب البروفسور شاؤول كمحي، مسؤول الاستطلاع السنوي لمؤشر المناعة، فأن الموجة الثانية للكورونا ألحقت ضررًا هائلاً بمستوى المناعة ومركباته المختلفة، مثل الثقة بالحكومة ورئيسها، وكذلك بمستوى الوطنية الذي يكون عادة في أعلى مستوياته، لا سيّما في أوقات الأزمات. ومن شأن انعدام الثقة بمؤسسات الدولة أن يهدد نجاحها في السياسات والخطوات التي تتبعها لمجابهة حالات الطوارئ لأنه يخلق شعورًا لدى المواطنين بأن الحكومة الحالية غير قادرة على الاهتمام بحاجاتهم وبمصالحهم فيضعف مستوى الالتزام بالتعليمات، وهو ما حدث في إسرائيل بالفعل في الآونة الأخيرة. وما زاد الأمر تعقيدًا هو انعدام نموذج القدوة الشخصية بين النخب الحاكمة، وانعدام الشفافية في بعض المشاريع التي تضعها الحكومة ورئيسها.[٣٩]

كما بيّن مؤشر المناعة أن الاستقطاب السياسي الاجتماعي وصل، خلال العام ٢٠٢٠، إلى مستوى غير مسبوق، وهو ما يثير قلق الكثيرين على المستوى الإسرائيلي في ما يتعلق بإمكانية استمرار إسرائيل كـ«دولة ديمقراطية»، وهذا دليل على شرخ اجتماعي غير مسبوق.

وصل الاستقطاب السياسي الاجتماعي خلال العام ٢٠٢٠ إلى مستوى غير مسبوق، وهو ما يثير قلق الكثيرين على المستوى الإسرائيلي في ما يتعلق بإمكانية استمرار إسرائيل كـ«دولة ديمقراطية»، وهذا دليل على شرخ اجتماعي غير مسبوق.

من بين الأدلة على أهمية ظاهرة تدهور الثقة هو أن مركز أبحاث الأمن القومي في إسرائيل، والمعروف بانشغاله بالتهديدات الأمنية الخارجية عادة، تطرق في هذه السنة إلى التطورات الداخلية التي عرضناها هنا كمصدر أساسي للتهديدات على الوضع الاستراتيجي لإسرائيل (انظروا المزيد حول هذا الموضوع في فصلي الملخص التنفيذي والمشهد السياسي).[٤٠] ففي تقرير نشره هذا المركز في بداية ٢٠٢١ جاء أن عدم قدرة الحكومة على العمل هو من بين أخطر التهديدات التي تواجهها الدولة ومواطنوها. وجاء في التقرير أيضًا «أن إسرائيل تعيش الآن أزمة متعددة الأبعاد مستمرة منذ نحو سنة كاملة، تنضاف إلى الأزمة السياسية المتواصلة». «هذه الأزمة المعقّدة من شأنها أن تزعزع أسس الأمن القومي بمعناه الواسع، حيث أنها تؤدي إلى ضعف أجهزة الدولة ومؤسساتها، ما ينعكس سلبا على عمليات اتخاذ القرارات وفقدان الجمهور لثقته بالحكومة».[٤١]

ويبين التقرير أيضًا أن الجمهور في إسرائيل قلق على مستقبله بسبب شؤون داخلية يعتبرها مصدر تهديد جدي أكثر من المخاطر الأمنية الخارجية،[٤٢] ربما لأن ثقته العالية نسبياً بالجيش وبأجهزة المخابرات تهدّئ من خوفه بشأنها. في المقابل يزداد القلق من انخفاض القدرات على مواجهة الأزمات الداخلية، مثل الفساد والانقسام الداخلي، أكثر بكثير من السنوات السابقة.[٤٣] فهنالك شعور بضرورة تغيير الأولويات، بحيث تصبح قضايا الاقتصاد والمجتمع على رأس الأولويات وقبل حسابات الأمن.[٤٤] وأخيراً، يورد تقرير معهد الأمن القومي معطيات تدل على تراجع في مستوى التضامن الداخلي في إسرائيل، وعلى اعتبار التوتر بين اليمين واليسار أشد التوترات حدة،[٤٥] على غرار ما توصل إليه مؤشر الديمقراطية كما ورد أعلاه، في حين لا تعتبر التوترات بين الحريديين والعلمانيين وكذلك بين العرب واليهود وبين الأغنياء والفقراء أسبابًا رئيسية في تراجع التضامن.[٤٦]

٣. تأثير وباء الكورونا على ازدياد الفقر واتساع الفجوات الاقتصادية الاجتماعية

في أعقاب صدور التقرير البديل عن معطيات الفقر في إسرائيل،[٤٧] ظهرت تقديرات بأن الأزمة الاقتصادية التي أنتجها الوباء مثل الفجوات الاقتصادية وارتفاع أعداد الفقراء سوف تثقل كاهل السكان لسنوات قادمة. هذه التقديرات تأتي على الرغم من النجاح في حملات تطعيم السكان، واكتشاف أساليب الوقاية من خطورة الوباء وسد النواقص التي ظهرت مع بداية انتشار الوباء مثل نقص في الأسِرّة في المستشفيات والآلات المساعدة على التنفس، ونقص القوى العاملة في المجال الطبي مثل الأطباء وطواقم التمريض. ترتبط هذه الظاهرة بالسياسات النيوليبرالية التي تتميّز بالتخلي عن الفئات ذات الدخل المنخفض وتنعكس بانكماش الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية وعلى الرفاه بشكل عام.

التقرير البديل للفقر

التقرير البديل للفقر في إسرائيل- هو تقرير يصدر عن منظمة «لتيت» منذ ١٧ عامًا، يتناول الاتجاهات المختلفة لموضوع الفقر والفقراء في إسرائيل، ويحاول أن يُقدّم معرفة مكمّلة لظاهرة الفقر وفهمها من خلال دمج البيانات التي يتم جمعها من مُتلقي المساعدات وجمعيات المجتمع المدني وعامة الناس بخلاف التقارير الإحصائية الأخرى.[٤٨]

ويقف وراء تفاقم الفقر في إسرائيل، إضافة إلى ما سبق، التراجع المطرد في مكانة الموظفين عامة، ولا سيما في القطاع العام، تراجع دور أجهزة الرفاه والصحة والعمل والسكن والتعليم، ما ينجم عنه إثقال كاهل الطبقة الوسطى والعمال والشرائح الضعيفة اقتصادياً. هذه السياسة النيوليبرالية التي تتبناها حكومة نتنياهو والتي تنطلق من الاقتناع بأن من شأن قوى السوق الحر أن تنظم قضية العدالة الاجتماعية، هي مصدر التفاوت الاجتماعي العميق الذي ازداد خلال سنة الأزمة ٢٠٢٠.

وما يعمّق الأزمة في إسرائيل هو عدم إقرار ميزانية للدولة نتيجة الصراعات السياسية بين الليكود وبين حزب كاحول لفان (أزرق أبيض) الشريك في الائتلاف الحاكم. ومن المعروف أن عدم إقرار ميزانية يمنع وضع سياسات مالية مستقبلية طويلة الأمد، وخطط استثنائية للتعامل مع صعوبات طارئة، كما حدث مع انتشار الوباء.[٤٩]

كما أن استمرار الإغلاقات، والارتفاع في أعداد المصابين بالكورونا، إضافة الى السياسة النيوليبرالية للحكومة، وغياب الميزانية المقرّة، أدى إلى تدهور حاد في دخل عائلات من الطبقة الوسطى التي تعتمد على المهن الحرة، خاصة التي تقوم على أفراد يعملون في مجالات غير حيوية مثل الخدمات السياحية وقطاع المطاعم والمقاهي والنظافة والصيانة في المرافق كافة (مئات الآلاف من العامين والعاملات).[٥٠]

من نتائج الفحص الذي أجرته منظمة «لتيت» [٥١] فإن فقدان مصدر الرزق الأساسي وارتفاع نسبة البطالة،[٥٢] في هذه الأزمة كما في الماضي، يدفع بالعائلات التابعة للدرجات الدنيا من الطبقة الوسطى إلى ما تحت خط الفقر الرسمي، ما يعني اضطرار أفرادها إلى التنازل عن بعض الحاجات الأساسية، وإلى الاضطرار إلى الاعتماد على مساعدات الأقارب وجمعيات الإحسان لسد حاجات أساسية.

يقدر تقرير الفقر البديل أن الأزمة الاقتصادية الحالية استطاعت خلال أقل من سنة أن تمحو نحو ١٥,٥٪ مما يعرف بالطبقة الوسطى في إسرائيل، وأن تدفع بعشرات آلاف العائلات إلى الدرجات الدنيا على سلم التدريج الاجتماعي- الاقتصادي، وأنه ليس من المضمون أن تعود هذه العائلات التي تأثرت بالأزمة وتحولت إلى عائلات فقيرة إلى وضعها السابق في وقت قريب. من ناحية ثانية، من المتوقع أن تتفاقم آثار الأزمة الاقتصادية خلال العام الحالي ٢٠٢١، وتصل إلى أوجها، حيث يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن ينتقل السوق إلى حالة ركود ستستمر سنوات.

ويقسم البحث الذي اعتمد عليه تقرير الفقر البديل الأسر في إسرائيل إلى ٦ مجموعات حسب المكانة الاقتصادية (أنظر الجدول أدناه). تم هذا التقسيم وفق الدخل، وحسب التقسيم المتبع في منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي OECD. وَجَدَ البحث أن أزمة الكورونا أدت إلى انخفاض في دخل كل هذه المجموعات بنسب متفاوتة. فالضرر

الذي لحق بدخل الأسر ضمن الطبقة العليا كان قليلاً مقارنة بما لحق بأسر الطبقات الدنيا. وكان الضرر الأكبر هو ذلك الذي لحق بالطبقة الوسطى التي تقلصت بنسبة ١٥,٥٪، كما حصل انخفاض في التدريج الاقتصادي لنحو ٢٩٪ من هذه الطبقة إلى التدريج الأدنى بدرجة واحدة على الأقل. كذلك انتقل ٣٧,٨٪ من الطبقة الوسطى المنخفضة إما إلى الطبقة الدنيا أو إلى ما تحت خط الفقر.

وأفاد التقرير البديل أن ٢٤,٦٪ من العائلات في إسرائيل أصبحت تعيش تحت خط الفقر خلال أزمة الكورونا مقارنة بنحو ١٨٪ قبل اندلاع الأزمة، أي بزيادة مقدارها ٦٪ من الأسر عامة، مما يعني أنه حصل ارتفاع بنسبة ٣٠٪ في منسوب الفقر نفسه.

جدول رقم (١٥): تغييرات في حجم الطبقات الاقتصادية أثناء الأزمة (نسب تقريبية)- بالاعتماد على تقرير الفقر البديل ٢٠٢٠، ص٢٤.

قبل الأزمة	الطبقة	خلال الأزمة
٩٪	الطبقة العليا	٨٪
١٤٪	الطبقة الوسطى الأعلى	١٢٪
٢٧٪	الطبقة الوسطى المتوسطة	٢٤٪
١٧٪	الطبقة الوسطى المنخفضة	١٥٪
١٤٪	الطبقة الدنيا	١٦٪
١٩٪	تحت خط الفقر	٢٥٪

ويعتبر تقرير الفقر البديل، الذي نورد معطياته هنا قبل الانتقال إلى تقرير الفقر الرسمي، أن مقياس الدخل الشهري يشكل مركبًا واحدًا فقط من مركبات الوضع الاقتصادي للأسرة، لذلك فهو غير كاف للدلالة على العوز الواقعي الحقيقي الذي تعاني منه الأسر الفقيرة، وعلى الأوضاع النفسية الصعبة التي ترافق حياة الفقر. لذلك يقيس البحث الذي يعتمد عليه هذا التقرير الضائقة الاقتصادية بواسطة مجموعتين إضافيتين من المؤشرات، تتناول الأولى التنازلات الأساسية التي تضطر العائلات إلى تحملها جرّاء التدهور في أوضاعها الاقتصادية، مثل التخلّي عن اقتناء المنتجات الغذائية الضرورية، التنازل عن بعض العلاجات الضرورية أو عن شراء أدوية، التأخير في دفع رسوم وضرائب إلزامية، عدم القدرة على سداد الديون، التنازل عن شراء قرطاسية وأدوات تعليمية للأولاد، التوجه إلى أطراف خارجية (مؤسسات حكومية أو جمعيات أهلية إلخ) طلبًا للعون.[٥٣] أما مجموعة المؤشرات الثانية التي يتم التطرق إليها في البحث فتتناول المشاعر التي ترافق الأشخاص الواقعين في الضائقة الاقتصادية الصعبة، أي القابعين تحت خط الفقر.[٥٤]

فمثلاً، فيما يتعلق بقياس مجموعة المؤشرات الأولى وجد تقرير الفقر البديل أنه طرأ ارتفاع على هذه المؤشرات يعكس تفاقم الضائقة الاقتصادية.

الشكل رقم (١١): التنازل عن حاجات أساسية بين الإسرائيليين في أثناء تفشي فايروس كورونا خلال ٢٠٢٠

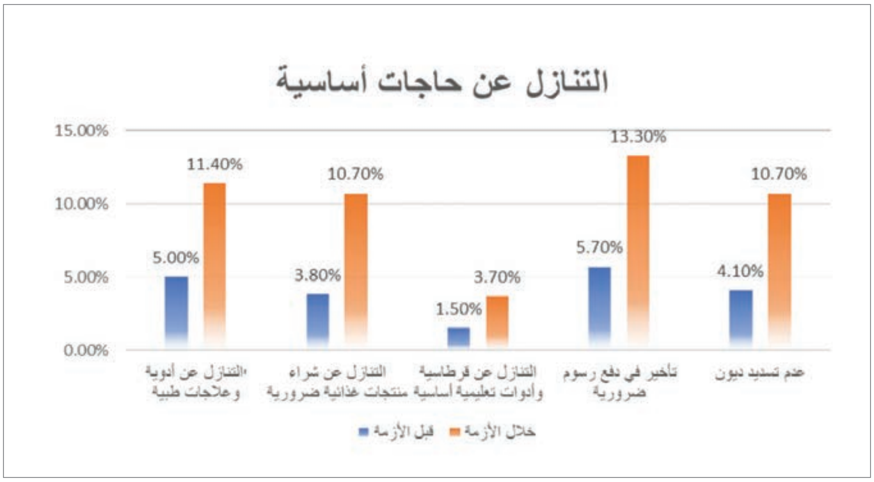

يستدل من البحث أن تدهور الأحوال الاقتصادية زاد نسبة احتياج ذوي الدخل المنخفض إلى الحصول على دعم من أطراف خارجية بنسبة ٧٠٪. كما تبين أن نحو ٢٤٪ من السكان في إسرائيل احتاجوا إلى دعم خارجي لكنهم لم يحصلوا عليه، إما لأنهم لم يتوجهوا إلى أي جهة أو لأسباب أخرى. ٢٣٪ من الأسر في إسرائيل أفادت أن وضعها الاقتصادي جيد الى ممتاز خلال فترة الأزمة. هذا مع العلم أن النسبة كانت ٤٥٪ قبل اندلاع الأزمة، ما يدل على حدتها واتساع تأثيرها.

الجدول رقم (١٦): تقدير للأوضاع الاقتصادية أثناء تفشي فايروس كورونا- بالاعتماد على معطيات تقرير الفقر البديل

الحالة الاقتصادية	قبل أزمة الكورونا	خلال أزمة الكورونا
وضع اقتصادي جيد جدًا	٩٪	٥٪
وضع اقتصادي جيد	٣٦٪	١٨٪
وضع اقتصادي يُحتمل	٤٢٪	٤٣٪
ضائقة اقتصادية غير حادة	١٠٪	٢٤٪
ضائقة اقتصادية حادة	٣٪	١٠٪

يقدر تقرير الفقر البديل أن نسبة الفقر بين الأسر في إسرائيل في سنة ٢٠٢٠ ارتفعت إلى ٢٩,٣٪ من الأسر (نحو ٨٥٠,٠٠٠) مقارنة بـ ٢٠,١٪ من الأسر (نحو ٥٨٢,٠٠٠ أسرة) قبل أزمة الكورونا، ما يعني انضمام ٢٦٨٠٠٠ أسرة جديدة إلى دائرة الفقر في أعقاب اندلاع الأزمة.

> تقرير الفقر البديل: ارتفعت نسبة الفقر بين الأسر في إسرائيل في سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٩,٣٪ من الأسر (نحو ٨٥٠,٠٠٠) مقارنة بـ ٢٠,١٪ من الأسر (نحو ٥٨٢,٠٠٠ أسرة) قبل أزمة الكورونا، ما يعني انضمام ٢٦٨٠٠٠ أسرة جديدة إلى دائرة الفقر في أعقاب اندلاع الأزمة.

كذاك، سُجل اتساع ملحوظ في ظاهرة انعدام الأمن الغذائي. تعيش ٦٥٦,٠٠٠ أسرة (أي بنسبة ٢٢,٦٪) في ظروف انعدام للأمن الغذائي في إسرائيل منها ٢٨٦,٠٠٠ في حالة انعدام حاد في الأمن الغذائي. قبل الأزمة كانت الأعداد ٥١٣,٠٠٠ و٢٥٢,٠٠٠ على التوالي، ما يعني أن نحو ١٤٣,٠٠٠ أسرة جديدة انضمت إلى الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي منها ٣٤,٠٠٠ عائلة جديدة تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وأوضح التقرير ان ٨٠٪ من العائلات الفقيرة قبل أزمة الكورونا، أفادوا بأنهم فقدوا أماكن عملهم بسبب خطوات الوقاية من الوباء.

من جهة ثانية، يستدل من تقرير الفقر السنوي الرسمي الذي تصدره مؤسسة التأمين الوطني[٥٥] أن هنالك ١،٩٨٠،٣٠٩ نسمة يعيشون تحت خط الفقر في ٢٠٢٠ مقابل نحو مليونين في ٢٠١٩. وهذا طبعًا يثير الاستغراب، نظرًا للازدياد الحاد في نسبة البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، وارتفاع نسبة البطالة إلى ما يزيد عن ٢٠٪ مع اتساع في الفجوات الاجتماعية بين الفئات المختلفة وانخفاض ملحوظ في مستوى الحياة.

لفهم هذا المعطى، من المهم أن نوضح هنا أنه حصل، خلال سنة ٢٠٢٠، انخفاض حقيقي في مستوى الحياة في إسرائيل في ٢٠٢٠، ما أدى إلى انخفاض في خط الفقر الذي يحدد بمبالغ مالية للدخل.[٥٦] وعندما ينخفض خطر الفقر، يقل عدد الفقراء حيث يعلو فوقه كل من كان دخلهم يراوح حول خط الفقر تمامًا،[٥٧] وبذلك يقل عدد الفقراء، لذلك يجب التعامل مع هذا المعطى ومع التقرير الرسمي عامة بتحفظ.. يشار هنا إلى أن التقرير الرسمي عن الفقر لسنة ٢٠٢٠ يعرض، لأول مرة، منظومتين من المعلومات عن الفقر في ٢٠٢٠ لضرورة التعامل مع التعقيدات التي أنتجتها أزمة الكورونا من ناحية، والتأخير في جمع المعلومات، وعدم استعانة التقرير، كما في كل سنة، بتقارير أخرى متخصصة تصدرها مؤسسات رسمية مثل دائرة الإحصاء المركزية، وكذلك بسبب تدخّل الدولة بشكل استثنائي في ضمان الدخل، وتقديم الهبات لجميع المواطنين، ودفع بدل بطالة أوتوماتيكي طويل الأمد لكل من أخرج من سوق العمل لإجازة غير مدفوعة الأجر. كذلك بسبب حصول انخفاض حقيقي في مستوى الحياة في إسرائيل في ٢٠٢٠ ما يؤدي إلى انخفاض في خط الفقر. تعتمد إحدى منظومتي المعلومات على ما طرأ على معطيات الفقر في الظروف غير العادية والتدخل الحكومي الاستثنائي، والثانية هي منظومة تقديرية بناءً على معطيات السنوات الأخيرة، وهي أقرب إلى الواقع.

أما إذا نظرنا إلى المعطيات التقديرية الأقرب إلى الواقع، التي سوف يبقى أثرها في السنوات القادمة، فسنجد أن أزمة الكورونا أدت إلى ارتفاع في نسبة انتشار الفقر بنسبة ٧٪، وإلى انخفاض ملحوظ في مستوى الحياة في ٢٠٢٠

ما زال الفقر بين العرب وبين اليهود الحريديم أعلى بكثير من اليهود عامة. فعدد الحريديم الفقراء هو ٥٠٠,٣٩٦ نسمة، ويعود سبب الفقر بينهم إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل للرجال، طلاب المعاهد الدينية، ووصل عدد الأولاد الحريديم الفقراء إلى ٢٩٦,١٦٧. فيما بلغ عدد الفقراء من العرب ٧٠٢,٨٣٢ نسمة، وعدد الأولاد الفقراء هو ٢٤٦,٣٩٧. يعود سبب الفقر لدى العرب إلى انخفاض نسبة النساء في سوق العمل، حسب تحليلات التقرير.٧,١٠٪ من المسنين في إسرائيل هم من الفقراء.

بنسبة ٤,٤٪، مع العلم أن مستوى الحياة في إسرائيل شهد آخر انخفاض له في الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ٢٠٠٨.[٥٨] ولولا تدخّل الدولة بصورة استثنائية عن طريق المخصصات والهبات المذكورة لكانت نسبة الانخفاض ٢٣٪. كذلك، أدت أزمة الكورونا إلى اتساع الفجوات بين الفقراء والأغنياء بشكل ملحوظ، كما يستدل من الارتفاع الكبير في مؤشر جيني الذي ارتفع بـ ٧,٨٪ بين ٢٠١٩ و٢٠٢٠، مع العلم أن هذا المؤشر يعتبر مرتفعًا جدًا مقارنة مع معدله في دول الـ OECD، التي تنتمي إليها إسرائيل. والسبب الرئيس لهذا الارتفاع هو أن كثيرين ممن أخرجوا من سوق العمل كانوا عمالاً ذوي أجور منخفضة جدًا، ما يعني أن الفجوات بين الأغنياء والفقراء اتسعت بشكل كبير.

وما زال الفقر بين العرب وبين اليهود الحريديم أعلى بكثير من اليهود عامة، فعدد الحريديم الفقراء هو ٥٠٠,٣٩٦ نسمة، ويعود سبب الفقر بينهم إلى انخفاض نسبة المشاركة في سوق العمل للرجال، طلاب المعاهد الدينية، ووصل عدد الأولاد الحريديم الفقراء إلى ٢٩٦,١٦٧. فيما بلغ عدد الفقراء من العرب ٧٠٢,٨٣٢ نسمة، وعدد الأولاد الفقراء هو ٢٤٦,٣٩٧. يعود سبب الفقر لدى العرب إلى انخفاض نسبة النساء في سوق العمل، حسب تحليلات التقرير.٧,١٠٪ من المسنين في إسرائيل هم من الفقراء.

في سنة ٢٠٢٠ ساهمت مخصصات الأطفال ومخصصات البطالة في تخليص الكثيرين من الفقر، بشكل غير مسبوق، ففي حين كان إسهامها بنسبة ٢٪ بالمعدل السنوي، ارتفعت هذه النسبة في سنة ٢٠٢٠ إلى ٢٣,٦٪ من العائلات. خلّصت مخصصات الأطفال والمساعدات الحكومية في ٢٠٢٠ (٨٪) من العائلات من الفقر مقابل ٢,٦٪ من العائلات في ٢٠١٩.

يستنتج من التقرير الرسمي أن قياس الفقر حسب الدخل فقط لا يستطيع أن يعكس الأوضاع الحقيقية للفقر، فكما رأينا، كان هنالك تشويه في الصورة نتج عن انخفاض مستوى الحياة ومعه انخفاض في خط الفقر، ما أدى إلى أن كثيرًا من العائلات التي تعيش منذ فترة تحت خط الفقر وجدت نفسها فوقه فجأة على الرغم من أن دخلها انخفض.[٥٩] أو لم يحدث تغيير في حاجاتها، وفي الصعوبات التي تعاني منها. لذلك هنالك ضرورة للعمل حسب مؤشر فقر متعدد الأبعاد يتطرق إلى مستوى العوز في جوانب عديدة للحياة اليومية كما في مجال الصحة، السكن، التعليم، الأمن الغذائي، صعوبة مجابهة ما يترتب على غلاء المعيشة، وعلى صعوبات الأوضاع النفسية للفقراء، كما أوضحنا أعلاه.

إجمال

تعكس قراءة المشـهد الاجتماعي في إسـرائيل في العـام 2020 وجود تصدعات اجتماعيـة تضاف إلى الأزمة السياسـية (راجع المشـهد السياسـي الحزبي في هذا التقرير)، وتلقي بظلالها على الأزمة الداخلية في إسـرائيل. فقد تحولت الاحتجاجات العفوية والمتفرقة ضد استمرار نتنياهو في الحكم على خلفية تهم الفساد الموجهة له، إلى حركات احتجاج واسعة.

وفـي حـين افترضـت الحكومـة أن إجـراءات مكافحة تفشـي الكورونا ومـا صاحبها من إغلاقـات قد تحد من الضجيـج الداخلـي الذي نجم عن حركة الاحتجاج، فإنها وجدت نفسـها أمام بؤر احتجاجية جديدة، هذه المرة في الأحياء الحريدية. فالحريديم الذين لم ينصاعوا لإجراءات الوقاية، نزلوا إلى الشـارع ليتحدوا الشـرطة والحكومة. زعزعت هذه الاحتجاجات التي أخذت طابعاً شـعبياً ثقة الإسـرائيلي بمؤسسـات الدولة كما يظهر من نتائج مؤشر الديمقراطية.

الهوامش

١ تسـفي زرحيا، «احتجاج الرايات السـوداء: لإنقاذ الكنيست والديمقراطية، أدلشتاين، أشغِر الكرسي»، *موقع كلكليست*، ٢٠٢٠/٣/١٩، http://bit.ly/3ceMzJ3، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٢ للمزيد عن الرايات السـوداء انظر/ي أيضا عبد القادر بدوي، «احتجاجات الرايات السـوداء في إسـرائيل: البداية والوجهة»، المشـهد الإسـرائيلي، ٢٧ تموز ٢٠٢٠، مدار– *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية*، https://bit.ly/3cFOZPHK، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣ نيتسان فايسبرغ، «تعرفوا على قائدة احتجاج الرايات السوداء: عالمة فيزياء من معهد وايزمان، أم لخمس بنات»، موقع *Onlife*، ٢٠٢٠/٣/٢٦، -https://bit.ly/3f4M JV9، (، آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٤ دانييل دوليب، طال شليف، شلومي جباي، وإيلي أشكنازي، «نحو ألف شخص في احتجاج الرايات السوداء مقابل منزل رئيس الوزراء: الشرطة مجنّدة لصالح السلطة الحاكمة»، *موقع والا العبري*، 2020/6/27، http://bit.ly/3ccpRku، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٥ إيتـاي يعقـوب، «كيـف تحولت المناديل الوردية إلى رمـز الاحتجاج أمام منزل رئيس الحكومـة؟»، موقع *Xnet* ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3cb9oNy، (آخر مشـاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠،).

٦ ينيف ياغنا ويوآف اتيئيل، «قافلة الغواصات في طريقها إلى المحكمة العليا؛ الرئيس السابق للشاباك: قيادة نتنياهو سامّة»، *موقع واللا العبري*، ٢٠٢٠/١١/٢٨، //:http bit.ly/2NLpyUA، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٧ نيتسان شفير، «تجدّد المظاهرات في بلفور: ما يزيد عن ٢٠٠ ألف شاركوا في الاحتجاج على امتداد البلاد»، *غلوبس*، ٢٠٢٠/١٠/١٧، http://bit.ly/397Mipc، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٨ نوعا باسل، «لن تُبث الثورة عبر التلفزيون»، *موقع هعوكتس*، 27/12/2020، http://bit.ly/3lI65kj، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/١٠).

٩ باسل، «لن تُبث الثورة عبر التلفزيون».

١٠ لي يارون، «فشـل الرجال فاتركونا ندير الأمور: الصوت النسـوي في الاحتجاج مركزي أكثر مما هو في العادة»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٧/٣١، http://bit.ly/2OXMEb7، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١١ دينا كتوبيم وبريت يعكوبي، «خطوتنا الشرقية إلى داخل الاحتجاج»، *موقع هعوكتس*، ٢٠٢٠/٨/١١، http://bit.ly/3tNc8Xm، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

١٢ كتوبيم ويعكوبي، «خطوتنا الشرقية إلى داخل الاحتجاج».

١٣ يهوشـوع براينر، «بعد سـنتين بدون قائد عام: التوتر يحتدم داخل قيادة الشـرطة، ولا حل في الأفق»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٨/٣١، http://bit.ly/3lIOR60، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١٤ متـان فاسـرمان وألـون حخمـون، «المستشـار القضائـي للحكومة تعقيبًا على تسـجيل أوحانـا: على الشـرطة أن تتخذ قـرارات دون أي اعتبارات غريبـة»، *معاريف*، ٢٠٢٠/٧/٢٨، http://bit.ly/3sdQNWX، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

١٥ من هؤلاء أمير هسـكيل من حركة «إين متسـاف»، يشـاي هداس من مجموعة Crime Minister، أوري نحمان من مجموعة «الحصار على بلفور»، شـيكما شفارتسمان من «الأعلام السـوداء»، المحامي غونين بن إسـحق الذي يشـرف على تنسـيق الدفاع عن المعتقلين من المتظاهرين، روعي بيلغ من الاحتجاجات بشأن قضية الغواصات، الصحافية أورلي بارلين وغيرهم.

١٦ حاييـم غولدتـش، «أحـد قياديي الاحتجاج في بلفور شـبّه نتنياهو بهتلر: كان يتصـرف مثلك»، موقع *Ynet*، ٢٠٢٠/١١/١٩، http://bit.ly/2OYeP9S، (آخر مشـاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٠).

١٧ رفائيلا غويخمان، «فيسبوك: أزلنا حسابات إيرانيةخدمت احتجاج الأعلام السوداء على شبكة التواصل». موقع *ذي ماركر*، ٢٠٢٠/١١/٦ https://www.themarker.com/technation/.premium-1.9293934 (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٨)

١٨ بار بيلغ ونير حسـون، «عشـرات الاعتداءات على متظاهرين، ولائحة اتهام واحدة: هآرتس تفحص التقدّم في التحقيقات»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، -http://bit.ly/3s 8BNJL، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٢).

١٩ ألون حخمون، «محاولة دهس المتظاهرين في تل أبيب: من المتوقع أن تستأنف الشرطة ضد إطلاق سراح المتهم»، *معاريف*، ٢٠٢٠/١٠/٤، http://bit.ly/3vTBaWE، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٢).

وكذلك: مراسلو هآرتس، «أعضاء لافاميليا» هاجموا متظاهرين في حولون؛ إيقاف قاصرين للتحقيق في رش غاز مسيل للدموع»، *هآرتس* ٢٠٢٠/١٠/١٥. https://www.haaretz.co.il/news/protest2020/.premium-LIVE-1.9238087 (آخر مشاهدة في ٢٠٢١/٣/٢٨).

٢٠ تمار هيرمان، «احتجاج اجتماعي ٢٠٢٠»، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3d0LbJ0، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٤).

٢١ مناويـل طراخطنبـرغ، «بـين احتجـاج ٢٠١١ واحتجـاج ٢٠٢٠: إنـه ليـس اليـأس نفسـه»، موقـع *Ynet*، ٢٠٢٠/٧/١٥، http://bit.ly/3vQP5Nh، (آخـر مشـاهدة ٢٠٢١/٠٢/٢٤).

٢٢ طراخطنبرغ، «بين احتجاج ٢٠١١...».

٢٣ هيرمان، «احتجاج اجتماعي ٢٠٢٠...».

٢٤ طراخطنبرغ، «بين احتجاج ٢٠١١...».

٢٥ المرجع السابق.

٢٦ لم تقتصر مشاعر العداء للحريديم على اعتبارهم مسؤولين عن نشر المرض بل، كما في كل أزمة في العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي عامة وبين الحريديم، طفت على السطح الادعاءات نفسـها التي تلومهم لأنهم لا يخدمون في صفوف الجيش ولا يدافعون عن الدولة، لا يعملون، يتصرفون كطفيليات تتغذى على حسـاب الآخرين، لا يسـاهمون في تطوير إسرائيل، متخلفون ثقافيًا، يتكاثرون بسرعة. ويتكاتفون ويتضامنون حتى عندما يرتكبون مخالفات جنائية للتغطية على انحراف الأوساط المتطرفة بينهم.

أنظر/ي: دان شفطان، «حريديم في إسرائيل: ما وراء الكورونا»، *يسرائيل هيوم*، ٢٠٢٠/١٠/١٩، https://bit.ly/3d04VfL، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٢٧ يقاس النجاح في تقريب المجتمع الحريدي من المجتمع الإسرائيلي عامة وفي تأقلم الحريديم مع حياة هذا المجتمع على مقاييس خدمة الشبان الحريديم في الجيش ومشاركة رجال الحريديم في سوق العمل ونسب التعليم العالي بين الحريديم للشبان والشابات، وما إلى ذلك.

عن التغييرات في المجتمع الحريدي في هذه المجالات وغيرها انظروا الكتاب السنوي عن المجتمع الحريدي الذي يصدر سنويًا عن المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وقد صدر كتاب سنة ٢٠٢٠ مؤخراً: جلعاد ملاخ ولي كهنر، الكتاب السنوي عن المجتمع الحريدي في إسرائيل ٢٠٢٠ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٠).

٢٨ أساف ملحي، جلعاد ملاخ وشوكي فريدمان، «كيف يجابه الوسط الحريدي فيروس الكورونا؟»، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/٢/٢٦، https://bit.ly/2Pni4r2، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٢٩ وكان الحاخام كانييبسكي، الذي يعتبر مرجعية دينية واسعة التأثير، قد أوعز بفتح مئات من مدارس تعليم التوراة في جميع الأحياء والمدن التي يعيش فيها الحريديون في إسرائيل وعلى رأسها القدس وبني براك، وذلك أثناء الإغلاق الشامل الذي أعلنت عنه الحكومة في ظل الارتفاع الهائل لأعداد المصابين بالكورونا في البلاد وإغلاق جميع مؤسسات التعليم الرسمي.

٣٠ يديديا شتيرن، عصيان مدني ممأسس. *موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ٢٠٢٠/١٠/٢٠، https://bit.ly/39oXXQP، (آخر مشاهدة ٢٠٢٠/١٢/٢٠).

٣١ المصدر: يانكي باربر. «وزير التوراة: هكذا يتم اتخاذ قرارات الكورونا في منزل الحاخام كانيفسكي»، *غلوبوس*، ٢٠٢٠/١/٢٨، http://bit.ly/3tKT6kv، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٢/٠٥).

٣٢ تمار هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢٠ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٠)، https://bit.ly/2PhGsuv.

٣٣ تسيبي يسرائيلي وروتي بينس، «مؤشر الأمن القومي: بحث في الرأي العام ٢٠٢٠–٢٠٢١»، *معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي* INSS، 2021/1/6، https://bit.ly/3lEDH2q، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣٤ هيرمان وآخرون، مؤشر الديمقراطية، ٥٢.

٣٥ جاي لوريا، "الكورونا حطّمت ثقة الجمهور بالشرطة"، *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، ١٢/١/٢٠٢١.

٣٦ الجامعة العبرية في القدس، «بحث جديد في قسم علم الإجرام: انخفاض حاد في مكانة الشرطة لدى الجمهور خلال الإغلاق الثاني»، *الجامعة العبرية*، ٢٠٢٠/١٠/١٧، https://bit.ly/2PkQ5IQ، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/٢٠).

٣٧ شاؤول كمحي، هداس مرتسيانو، يوحنان إيشل، بروريا عديني، المناعة في زمن الكورونا: تقرير بحثي (تل أبيب: *جامعة تل أبيب وكلية تل حاي*، ٢٠٢٠)، https://bit.ly/3vRIWQY، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/٠١).

٣٨ كمحي وآخرون، المناعة في زمن الكورونا.

٣٩ المرجع السابق.

٤٠ يسرائيلي وبينس، «مؤشر الأمن القومي.»

٤١ المرجع السابق.

٤٢ يبيّن التقرير أن ٣٩٪ من الجمهور قلقون أكثر من التهديدات الاجتماعية في إسرائيل مقابل ١١٪ من التهديدات الأمنية، في حين أجاب ٤٢٪ أنهم قلقون من التهديدين بالدرجة نفسها.

٤٣ عن قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات التي تواجهها، أجاب ٣٦٪ فقط أنها ستنجح في مجابهة الفساد في الجهاز السلطوي و٣٨٪ قالوا إنها سوف تنجح في مجابة التقطّب بين المركبات المختلفة للمجتمع الإسرائيلي. هذا في حين عبّرت الأغلبية عن أن إسرائيل سوف تنجح في مجابهة المخاطر الأمنية والدولية.

٤٤ ٧٢٪ من الجمهور يعتبرون أن هنالك ضرورة لتغيير ترتيب الأولويات في الدولة بحيث تصبح القضايا الاقتصادية والاجتماعية في المقام الأول من حيث الأهمية فوق ميزانية الأمن.

٤٥ ٦٠٪ اعتبروا أن التوتر بين اليمين واليسار هو العامل الأساسي لتراجع الشعور بالتضامن، في حين اعتبر ١٤٪ أن التوتر بين الحريديين والعلمانيين هو السبب، ١١٪ قالوا إن التوتر بين الأغنياء والفقراء هو سبب التراجع، ٨٪ أشاروا إلى التوتر بين العرب واليهود و٧٪ اعتبروا الصراع الإسرائيلي الفلسطيني سبب تراجع التضامن.

٤٦ ٧٥٪ من الجمهور يرى أن هنالك تراجعاً في منسوب التضامن الداخلي، حسب تقرير INSS.

٤٧ منظمة لتيت، واقع مُعرقل: تقرير الفقر البديل رقم ١٨– إسرائيل ٢٠٢٠، *الموقع الرسمي لمنظمة لتيت*، 2020، https://bit.ly/3tZD4Ub، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠٣/١٠).

٤٨ المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة لتيت على الشبكة، https://www.latet.org.il/.

٤٩ لي يرون، «تقرير: ارتفع عدد العائلات الفقيرة في إسرائيل بنحو ربع مليون عائلة من انتشار الكورونا»، *هآرتس*، ٢٠٢٠/٧/١٩، http://bit.ly/3cVobLG، (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٠١/١٠).

٥٠ دفنا برملي عولان، «انتهى الإغلاق الثالث، لكن ٥٧١ ألف شخص أغلبهم في إجازات غير مدفوعة الأجر ما زالوا عاطلين عن العمل»، *غلوبس*، ٢٠٢١/٣/٩، http://bit.ly/3siPEgE.

٥١ منظمة إسرائيلية مستقلة وغير ربحية تسعى للحد من الفقر وخلق مجتمع أكثر عدلاً من خلال مساعدة السكان المحرومين وتحفيز المجتمع المدني على العطاء وقيادة التغيير في الأولويات القومية، وتقوم المنظمة منذ سنوات بإصدار التقرير البديل للفقر في إسرائيل بشكل سنوي. انظر *موقع المنظمة على الشبكة*: http://bit.ly/3sfOPVJ.

٥٢ كانت الخطوات الوقائية التي اضطرت حكومة إسرائيل إلى اتخاذها بهدف مواجهة وباء الكورونا قد دفعت بنحو مليون شخص إلى ترك عملهم في فترات معينة من ٢٠٢٠، إما بالخروج إلى إجازة اضطرارية غير مدفوعة الأجر، أو إلى الخروج نهائيًا من سوق العمل، حيث أعلنت آلاف أماكن العمل عن إغلاق مؤقت أو دائم. مثلا في شهر ٢٠٢١/١ كان العدد ٨٥٦ ألفًا، حسب طلبات البحث عن العمل التي قدمت إلى التأمين الوطني. أنظر/ي: دفنا برملي عولان، «عدد العائدين إلى العمل خلال شهر كانون الثاني هو الأكثر انخفاضاً منذ بداية الأزمة»، *غلوبس*، ٢٠٢١/٢/٢٣، http://bit.ly/3vQJVkq، (آخر مشاهدة٢٠٢١/٠٣/٠١).

٥٣ منظمة لتيت، «واقع معرقل، تقرير الفقر البديل ٢٠٢٠»، *موقت لتيت*

https://www.latet.org.il/upload/files/16074106265fcf23c27d249266981.pdf (آخر مشاهدة ٢٠٢١/٣/٢٨)

٥٤ .UNECE, Guide on Poverty Measurement (New York and Geneva: United Nations 2017), p 12-21

٥٥ ميري أنبلد، أورن هيلر، لاهف كرادي، نيتسا كسير، مستوى الحياة، الفقر والفجوات في الدخل ٢٠١٨-٢٠١٩، وتقديرات لسنة ٢٠٢٠ (القدس: مؤسسة التأمين الوطني، ٢٠٢١).

٥٦ أما مقياس خط الفقر المعتمد في إسرائيل فيقاس بالدخل، ويعادل خط الفقر الدخل الذي يساوي ٥٠٪ من متوسط الدخل الشاغر للعائلة، ويعني متوسط الدخل الشاغر للعائلة (الدخل من العمل والعقارات والأرباح المالية بعد خصم الضرائب المباشرة، وإضافة دفعات التحويل) الذي يتقاضى نصف العائلات ما يضاهيه أو يزيد عنه والنصف الثاني العائلات أقل منه. وهذا ما يجعل خط الفقر متغيرًا ومتأثرًا من مستويات الدخل في الدولة ومن مستوى الحياة.

٥٧ يقف خط الفقر في ٢٠٢٠ عند ٢٤٠٣ شيكل لدخل الفرد مقابل ٢٥١٤ شيكلا في ٢٠١٩ و٢٤٦٧ شيكلا في ٢٠١٨.

٥٨ يورد تقرير الفقر الرسمي أيضًا أن مستوى الحياة في إسرائيل كان يرتفع في كل سنة، منذ ٢٠١٢، بمعدل ٣,٤٪ سنويًا، ولذلك فإن مستوى الحياة في ٢٠٢٠ يقل بنحو ٨٪ عما كان يجب أن يكون لولا ما سببه الوباء.

٥٩ المساعدات الاستثنائية التي قدمتها الحكومة لمجابهة آثار أزمة الكورونا خلقت وضعًا غريبًا فيه أن العشر الأدنى على سلم الأعشار للتدريج الاقتصادي الاجتماعي لم يتضرر من حيث الدخل، لا بل إن دخله ارتفع بنسبة ١٠٪ بتأثر كبير من الهبات التي قدمتها الحكومة ومن باقي المخصصات. الأعشار ٤-٧ أي الأعشار الوسطى تضرروا بشكل جدي من حيث مستوى حياتهم بعد أن انخفض دخلهم بنسبة ٤٪ - ٦٪، حتى بعد تلقي الدعم الحكومي. حول هذا الأمر، يدل تقرير الفقر الرسمي على أن المتضررين الأساسيين من الأزمة الحالية هم المحسوبون على الطبقة الوسطى. أنظر/ي: جاد ليئور، «مليونان تحت خط الفقر في ٢٠٢٠: ارتفاع في الفجوات، إلا أن عدد الفقراء انخفض- لأن خط الفقر تغيّر»، Ynet- الموقع الإلكتروني لصحيفة *يديعوت أحرنوت*، 21.1.2021، http://bit.ly/3fefIFQ، (آخر مشاهدة ١٠/٠٢/٢٠٢١).